# الجرائم والعقوبات في محمية نياسالاند
# في ضوء وثائق وزارة المستعمرات البريطانية
# (١٩٠٧- ١٩٣٨)

د. إيمان رجب زكي تمام
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب– جامعة بني سويف

**مقدمة:**

اتجهت كثير من البحوث والدراسات لمقاربة موضوع الجرائم والعقوبات في أفريقيا من منظور أنثروبولوجي وإثنوغرافي بحت سواء في العهد الاستعماري أم في مرحلة ما بعد الاستعمار، وهو منظور يركز على تحليل العادات البشرية للمجتمعات الإنسانية، ودراسة القوانين ومدى التزام الناس بها أو خروجهم عليها وصولاً إلى حد الإجرام. ولم يأخذ هذا الموضوع البالغ الأهمية حقه في الدراسات التاريخية. وحتى الدراسات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية حول الجريمة والعقوبة في أفريقيا شابها التحيز والعنصرية في أحيان كثيرة واتخذت من الأفريقي مادة للسخرية والتهكم، خاصة أن هذه الدراسات خضعت لإشراف الدول الاستعمارية، ووظفت لمصالحها الخاصة، وبطبيعة الحال؛ غمطت الأفارقة حقهم أكثر من أن تنصفهم. ولا شك أن الجريمة في النسق الأفريقي تختلف كثيرًا عن نظيرتها في النسق الأوروبي؛ ولذا فقد قرَّ رأي الباحثة على إجراء دراسة على هذا الموضوع في إحدى المستعمرات الأفريقية؛ لتعميق مفاهيمنا في هذا المجال البحثي الجديد.

في ضوء ذلك يأتي اختيار موضوع هذا البحث بعنوان "**الجرائم والعقوبات في محمية نياسالاند في ضوء وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (١٩٠٧-١٩٣٨)**"؛ لمحاولة الكشف عن مسببات الجريمة في محمية نياسالاند البريطانية، وماهية السياسة القضائية والعقابية الاستعمارية في تلك المحمية، وكيفية تعامل الإدارة الاستعمارية مع الجريمة الأفريقية، والبحث عما إذا كانت تلك السياسة أفرزت تراجعًا لمعدلات الجريمة، أم أنها انشغلت بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمستعمر، وتعزيز الحكم الإمبراطوري لبريطانيا، لا سيما أن الإدارة الاستعمارية البريطانية لجأت إلى تجريم الأفارقة أساسًا من مبدأ الأمر، وفرضت عليهم أشكالًا متنوعة من العقوبات حينما عرقل الأفارقة –سواء عن قصدٍ أو مضطرين؛ لقلة ذات يدهم– مشروعات النهب الاستعماري البريطاني. وتلك مسألة في غاية الأهمية تستدعي طرح سؤالٍ جوهري عن ماهية تعريف المستعمر للجريمة، وماهية نظرة الوطنيين الأفارقة لها؟ وما هي أنماط تحدي الأفارقة لسلطة الدولة الاستعمارية عامًا تلو الآخر؟ وكيف للمستعمر أن يصنف "جرائم الأفارقة"، وهو ينتهج ما أمكنه من أساليب العنف والترهيب ضد الشعوب المستعمرة، وسلب منها كل مصادر الرزق من أرضٍ وتجارةٍ وعملٍ؟

في هذا الصدد تسعى هذه الدراسة للتعرف على أنواع الجرائم ومسبباتها ونتائجها في محمية نياسالاند، فضلاً عن العقوبات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية للتعامل معها. وسوف تحاول الدراسة مناقشة ما تم طرحه من تساؤلات، قدر الإمكان وحسب المادة الوثائقية المتاحة؛ خاصة أن الموضوع يتعلق بمستعمرة نائية قلَّ تناول الباحثين لها.

ويرجع الفضل في إخراج هذه الدراسة إلى ما توافر لدى الباحثة من التقارير الوثائقية التي صدرت عن وزراة المستعمرات البريطانية **Colonial Office (CO)**، بشكل سنوي حول مجمل الأوضاع في محمية نياسالاند البريطانية؛ من تعليم، وصحة، وشئون مالية، وسكان، ومصادر طاقة، ووسائل نقل واتصالات، وتشريعات قانونية، ومحاكم، وجرائم، وغيرها.

وقد حملت هذه التقارير عناوين ثلاثة خلال فترة البحث؛ الأول هو: **Colonial Reports Annual: British Central Africa Protectorate**. وقد غطى هذا التقرير عامي ١٩٠٥-١٩٠٦، ١٩٠٦-١٩٠٧، وسوف يشار إليه بهذا الاختصار **(CRABCAP)**.

أما العنوان الثاني فهو: **Colonial Reports Annual: Nyasaland Protectorate**. وقد غطى السنوات الممتدة من عام ١٩٠٧-١٩٠٨ إلى عام ١٩٣٤. وسوف يُشار إليه بهذا الاختصار: **(CRANP)**.

وجاءت تقارير النوع الثالث بعنوان: **Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nyasaland**. وقد غطت هذه التقارير الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٨. وسوف يُرمز إليه بهذا الاختصار: **(ARSEPPN)**.

**أسباب اختيار الفترة الزمنية للدراسة:**

تم اختيار عام ١٩٠٧ كبداية لهذه الدراسة؛ لأن هذا العام شهد تغير اسم المحمية من "محمية أفريقيا الوسطى البريطانية"، إلى محمية نياسالاند[١]، ومنذ ذلك الحين تتبعت الإدارة الاستعمارية ما أطلقت عليه "الجرائم"، وصنفتها وفقًا لمنظورها، ثم أقرت العقوبات التي رأت فيها السبيل الأمثل لمواجهة تلك الجرائم. أما اختيار عام ١٩٣٨ ليكون حدًا فاصلاً تنتهي عنده هذه الدراسة فيرجع إلى أنه بحلول العام التالي ١٩٣٩ اندلعت أحداث الحرب العالمية

الثانية التي شغلت القوى الاستعمارية –ومنها بريطانيا– وبالتالي توقفت التقارير الخاصة بأوضاع المستعمرات، ولا سيما ما تعلق بمسألة تقصي الجرائم والعقوبات المطبقة فيها. وبعد نهاية أحداث الحرب دخلت علاقة بريطانيا بمستعمراتها مرحلة جديدة نتيجة تبلور الوعي القومي الأفريقي بشكل أكثر نضجًا، وظهور المطالب القوية بالاستقلال، فأصبح اهتمام الإدارة الاستعمارية مُنصبًا على مواجهة المد الثوري الأفريقي بكافة السُبل. ولهذا توقفت الوثائق والتقارير الرسمية الاستعمارية حول الجرائم والعقوبات والسجون عند عام ١٩٣٨. وقد أمكن للباحثة الاطلاع على هذه التقارير والاستفادة منها في تغطية موضوع البحث.

**الدراسات السابقة:**

لم يحظ هذا الموضوع باهتمام الباحثين في التاريخ إلا في إشارات عابرة، ولا سيما في خضم الحديث عن تعرض الأفارقة لعقوبات الحبس أو التعذيب خلال مرحلة التحرر الوطني واشتداد وتيرة المعارضة الأفريقية للاستعمار الأوروبي. ولم تتوفر دراسات تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحثة، باستثناء دراسة الباحثة الإنجليزية ستاسي هايند Stacey Hynd، وهي مدير مشارك لمركز التاريخ الإمبراطوري والعالمي وعضو في مركز الحرب والدولة والمجتمع بالمملكة المتحدة، وقد أفردت بعض الدراسات الجزئية حول هذا الموضوع منها دراستان حول عقوبة واحدة هي عقوبة الإعدام في محمية نياسالاند، بعنوان:

- Killing the Condemned: the Practice and Process of Capital Punishment in British Africa, 1900–1950s, Journal of African History, Vol.49, 2008.
- “The Extreme Penalty of the Law”: Mercy and the Death Penalty as Aspects of State Power in Colonial Nyasaland, C. 1903–47”, Journal of Eastern African Studies, Vol.4,No.3,November 2010.

ولكن حملت هذه الدراسات في طياتها ما يشير إلى أن نظام العقوبات في أفريقيا البريطانية ارتبط بمفاهيم "الحضارة" و"العدالة" و"الحكم الجيد"، وأهمية العنف في الحفاظ على الحكم الاستعماري في مقابل بدائية المجتمع المحلي الأفريقي، وأن النشاط الإجرامي للأفارقة أفرز توترات اجتماعية(٢). من هنا تحاول دراستنا هذه تغطية الموضوع بشكل أكثر شمولية

ودراسة موضوع الجرائم والعقوبات بشكل عام، ومحاولة تحليل ما جاء في الوثائق البريطانية ذاتها لمحاولة الكشف عن خبايا هذا الموضوع الشائك، والكشف عن حقيقة المزاعم البريطانية بمحاولة تحقيق الأمن والانضباط المجتمعي وإرساء قواعد الحكم الجيد.

وسوف تتم دراسة هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

تمهيد– التعريف بمحمية نياسالاند، ومفهوم الجريمة.

أولاً– أسباب انتشار الجرائم في محمية نياسالاند.

ثانيًا– أبرز الجرائم في المحمية وفقًا للتقارير الوثائقية.

ثالثًا– العقوبات التي أقرتها الإدارة الاستعمارية.

رابعًا– المؤسسات العقابية في نياسالاند.

خامسًا– نظرة الوطنيين الأفارقة للجريمة، وموقفهم من العقوبات المفروضة.

سادسًا– تقييم لدور الإدارة الاستعمارية في مكافحة الجريمة.

**تمهيد– التعريف بمحمية نياسالاند، ومفهوم الجريمة:**

بدأت محاولات بريطانية حثيثة للسيطرة على منطقة بحيرة نياسا والجهات الواقعة حولها، بعد الجهود الكشفية التي قام بها ديفيد ليفنجستون David **Livingstone** في سبتمبر عام ١٨٥٩، وتأكيده على أهمية هذه المنطقة من وسط أفريقيا وخصوبة أرضها وأنه بالرغم من وجود البرتغاليين في ساحل شرق أفريقيا إلا أن نفوذهم لم يمتد لهذه المنطقة المهمة من وسط أفريقيا. وبدأ الأمر بتدفق الإرساليات التنصيرية إلى نياسا، وأصبحت تلك الإرساليات عونًا للبعثات الكشفية البريطانية، كما كانت على اتصال بالرحالة والمستكشفين البريطانيين، وكانت النتيجة مطالبة الرحالة كوتريل الحكومة البريطانية بوضع يدها على نياسا قبل أن يخضعها البرتغاليون لسلطتهم(٣).

رغم ذلك، رفض اللورد سالسبوري في بداية الأمر نداءات الرحالة وأعضاء البعثات التنصيرية، ولم يكن متحمسًا لفكرة إرسال قوة عسكرية لمساندة البعثات؛ ولكن تحت ضغط جماعات الإنسانيين والبرلمان والصحف في بريطانيا، فرضت الحماية البريطانية على منطقة

بحيرة نياسا في عام ١٨٩١، وعين السير هاميلتون جونستون Sir Harry Hamilton Johnston (١٨٩١-١٨٩٦) أول مندوب للتاج هناك(٤). وفي عام ١٨٩٣ أعلنت بريطانيا حمايتها على منطقة بحيرة نياسا والجهات الواقعة حولها، فيما عرف باسم "محمية وسط أفريقيا البريطانية". ثم تغير هذا المسمى، ليصبح اسمها "محمية نياسالاند" في ٦ يوليو عام ١٩٠٧(٥).

تقع محمية نياسالاند (جمهورية مالاوي حاليًا) في الجنوب الشرقي من وسط القارة الأفريقية، تحدها روديسيا الشمالية (زامبيا) من الشمال الغربي، وتنزانيا من الشمال الشرقي، وشرق أفريقيا البرتغالية (موزمبيق) من الشرق والجنوب والغرب. وتفصل بحيرة نياسا (بحيرة مالاوي حاليًا) بينها وبين تنزانيا وشرق أفريقيا البرتغالية(٦). وانقسمت محمية نياسالاند إداريًا إلى مقاطعتين: المقاطعة الشمالية والمقاطعة الجنوبية، وانقسمت كل مقاطعة إلى عدد من المناطق الإدارية يحكم كل منطقة مفوض يخضع للمفوض العام المسئول عن حكم المقاطعة(٧).

وتولي المادة الوثائقية المتاحة اهتمامًا خاصًا بالمقاطعة الجنوبية، التي مثلت أهمية كبيرة للإدارة الاستعمارية نتيجة لثرواتها، وخاصة الأرض الزراعية الخصبة التي امتلكها الأوروبيون، من ثم كانت تلك المقاطعة الجنوبية مقرًا لإقامة الأجانب من الأوروبيين والآسيويين جنبًا إلى جنب مع السكان الأصليين.

اتخذت الإدارة الاستعمارية من مدينة بلانتاير Blantyre مقرًا للإدارة العامة للمقاطعة الجنوبية، والتي تكونت من عدد من المقاطعات الفرعية التابعة لها، عددها عشر مقاطعات، وهي: شاير السفلى Lower Shire، وشيكواوا Chikwawa، وشاير الوسطى Central Shire، وتشولو Cholo، وملانجي Mlange، وبلانتاير، وشيرادزولو Chiradzulu، وزومبا Zomba، وشاير العليا Upper Shire، وجنوب نياسا South Nyasa(٨).

أما المقاطعة الشمالية فقد اتخذت من مدينة ليلونجوي Lilongwe مقرًا للإدارة العامة، ويتبع هذه المقاطعة عشر مقاطعات فرعية، وهي: نويو Noheu، وديدزا Dedza، وفورت مانينج Fort Manning، وليلونجوي، ودوا Dowa، وكوتا كوتا Kota Kota، وكاسونجو

Kasungu، ومومبيرا Mombera، وغرب نياسا West Nyasa، وشمال نياسا North Nyasa[٩].

لقد خضعت نياسالاند للاستعمار البريطاني مدة ثلاثة وسبعين عامًا، عمل البريطانيون خلالها على محاولة تكوين نواة مجتمع متعدد الأعراق يضم أقلية من البيض إلى جانب الغالبية العظمى من الوطنيين الأفارقة، وتباينت طبقات هذا المجتمع وأهدافه ولغاته، وفي ظل هذا التباين نشأت بعض المشكلات الداخلية.

وبعد أن تعرفنا على نياسالاند وإعلان الحماية البريطانية عليها، نأتي إلى تعريف مصطلح الجريمة. وقد أفادت المعاجم اللغوية أن أصل كلمة جريمة في اللغة يأتي من الفعل جرم بمعنى كسب وقطع، والجرم: مصدر للجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرًا كما تعني التعدي والذنب. والجريمة تعني الجناية والذنب[١٠].

إن كل عقوبة لا تنبع من الضرورة المطلقة وكل فعل للسلطة لا ينشأ عن ضرورة هو طغيان، وعلى ذلك فلصاحب السلطة الحق في معاقبة المجرم للدفاع عن أمن المجتمع ورفاهيته. وكلما كانت العقوبات عادلة، كان الأمن أكثر قدسية وحرمة. وكما إن لصاحب السلطة الحق في المعاقبة فعليه واجب الحكم بالعدل، وأي خروج عن هذا السياق يعد طغيانًا وإساءة لاستخدام القانون والسلطة[١١]. في ضوء ذلك يمكن القول بأن الجريمة تمثل خروجًا عن القانون الذي أقره المجتمع لضمان أمنه وسلامته، والعقوبة ضرورية لتحقيق ذلك، شريطة ألا تخرج عن قواعد الحق والعدل. فهل راعت الإدارة الاستعمارية البريطانية هذه المبادئ عند تقصي الجرائم، وفرض العقوبات في محمية نياسالاند؟ وسنحاول الإجابة عن هذا التساؤل، وعليه يجدر بنا الحديث عن مسببات الجرائم في تلك المحمية.

**أولاً- أسباب انتشار الجرائم في محمية نياسالاند:**

يأتي في مقدمة هذه الأسباب **سياسات الاستعمار البريطاني**، فمنذ أن وطأت أقدام المستعمرين أرض نياسالاند وقد تسببت في إرساء العنف، بل وارتكبوا أشكالاً متنوعة من الجرائم بحق الوطنيين، فمن أجل إخضاع المستعمرة استعمل البريطانيون أسلوب الإكراه والعنف، ونشر هاري جونستون حاكم المستعمرة (١٨٩١-١٨٩٦) قوة عسكرية لسحق

المعارضة باستخدام مزيج من القوات الهندية وجنود غير نظاميين من السكان الأصليين، بدلاً من السعي لعقد تحالفات مع الزعماء القبليين كما حدث في أغلب مستعمرات أفريقيا البريطانية. بعد ذلك سعى جونستون لفرض العمل الإجباري، وفرض ضريبة الكوخ لإيجاد قاعدة إيرادات متنوعة. وخلال تلك المرحلة وجهت الآليات القانونية لقمع المقاومة، ثم طُورت الهياكل القانونية في المرحلة التالية بهدف استنزاف ثروات الوطنيين وتعزيز الهيمنة الاستعمارية؛ فصُودرت الأراضي[١٢]، وأطلق عليها "أراضي التاج" وبلغت مساحتها حوالي ٨٥٪ من أراضي المحمية[١٣].

وبعد كل هذا عُد أصحاب الحق مجرمين؛ ومن ثم فإنه منذ ذلك الحين شهدت الجرائم ضد الممتلكات، مثل السرقة والسطو واقتحام المنازل ارتفاعًا ملحوظًا، وأصبحت هي مصدر القلق الرئيس للشبكات العقابية والقضائية الاستعمارية[١٤].

وتعد **العوامل الطبيعية** أحد مسببات انتشار الجريمة في مجتمع نياسالاند خلال فترة الدراسة، إذ كانت بداية هطول الأمطار دائمًا ما تتميز بانخفاض حاد في معدل الجريمة إذ كان اللصوص ينشغلون باللجوء إلى مزارعهم. في المقابل كانت الكوارث الطبيعية، مثل انتشار الجفاف، نتيجة عدم هطول الأمطار؛ مصحوبة بارتفاع ملحوظ في عدد السرقات[١٥]، ففي المناطق الشمالية الفقيرة التي اعتمدت غالبًا على زراعة الكفاف كانت الكوارث الطبيعية في تلك المناطق تتسبب في ارتفاع معدل السرقات بشكل ملحوظ[١٦].

ومثلت **الاعتبارات الاقتصادية للحكومة الاستعمارية** سببًا في زيادة معدل الجرائم، فبالرغم من إقرار تلك الحكومة بأن المشروبات الكحولية والروحية كانت سببًا رئيسًا في اندلاع الجرائم، إلا أنها لم تمنع استمرار استيرادها الذي ازداد عامًا تلو الآخر، واضعة بذلك المكاسب الاقتصادية فوق كل اعتبار؛ مما يعني أن الحكومة لم تكن جادة في اتخاذ التدابير الوقائية للحد من انتشار الجريمة[١٧]. ويؤكد تلك المسألة اعتراف بعض المنصرين بهذا الأمر، واستاء بعضهم من الأثر السلبي الذي نتج عن المشروبات الكحولية التي تأتي في مقدمة السلع التجارية التي تتدفق إلى نياسالاند وكثير من المستعمرات البريطانية في أفريقيا؛ مما تسبب في ارتفاع معدلات الجريمة، لا سيما أن كثيرًا من الأجور كانت تدفع في شكل مشروبات روحية[١٨].

كما يُعد **انخفاض المستوى المعيشي للوطنيين الأفارقة**، واحدًا من أهم مسببات الجريمة في مجتمع نياسالاند خلال فترة الدراسة، فنتيجة للتقلبات الاقتصادية التي مر بها اقتصاد المحمية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وما رافقه من فشل إنتاج القطن، اتجه اقتصاد المحمية نحو التركيز على زراعة محصول التبغ في مزارع المستوطنين البيض، واتجه الشباب والأطفال(١٩) نحو العمل في تلك المزارع. وبحلول عام ١٩٢٨، بدأت صناعة التبغ تتراجع بسبب الركود في الأسواق العالمية. واستمر في الانخفاض مع مجيء الكساد في أوائل الثلاثينيات؛ فتحول المزارعون ذوو رؤوس الأموال الجيدة، وخاصة الشركات الكبيرة، إلى إنتاج الشاي، واستوعبت مزارع الشاي عددًا كبيرًا من الأطفال والنساء الذين كان يتوجب عليهم سد الفجوة التي خلفها العمال والمستأجرون الذكور البالغون(٢٠). وغالبًا ما قام المستوطنون البيض بتوظيف الأولاد من سن عشر سنوات فأكثر، فجاء بعضهم من مناطق بعيدة مثل نشيو Ncheu في المقاطعة الوسطى، وذهب الشباب غير المتزوجين للعمل في مرتفعات شاير في المقاطعة الوسطى، ونتيجة عزلهم عن دعم الأسرة واعتمادهم على العمل المنخفض الأجر؛ انجرف أولئك الأولاد المهاجرين إلى الجريمة والعنف، فتشير الإحصاءات إلى إدانة أعداد كبيرة من صبية أنجوني Angoni الصغار من المقاطعة الوسطى بالسرقة في بلانتاير في العشرينيات(٢١).

من أسباب انتشار الجرائم أيضًا **عودة بعض معتادي الإجرام ذوي الخبرة**، لا سيما العمال العائدين من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا، وكان بعضهم قد التحق في سلاح بنادق الملك الأفريقية، وتم تسريحهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى(٢٢)، وكان بعضهم أعضاء في العصابات العاملة في جوهانسبرج؛ ولهذا ازداد اقتحام المنازل خلال أواخر العشرينيات؛ لتعقب أولئك المجرمين، وتفتيش منازلهم، خاصة بعد أن وجدت الشرطة نفسها في مواجهة مجرمين محترفين أغلبهم مدان بعشر جرائم أو أكثر وكانت السرقة بالنسبة لهم نشاطًا يوميًا(٢٣).

وتشير التقارير الوثائقية أيضًا إلى أن **الخلافات الزوجية** كانت من بين أكثر الأسباب شيوعًا لوقوع الجرائم خاصة القتل، والاعتداء، والسرقة(٢٤).

**ثانيًا- أبرز الجرائم في المحمية وفقًا للتقارير الوثائقية:**

أشارت التقارير الوثائقية إلى بعض الجرائم في المحمية خلال فترة البحث، هذا فضلاً عن وجود إحصاء منفصل لتعداد الجرائم ضد الأشخاص، والجرائم ضد الممتلكات. ومن خلال هذا سوف نعرض لأبرز الجرائم التي رصدتها التقارير، ويمكننا تصنيفها إلى: جرائم ذات طابع سياسي، وجرائم ذات طابع اقتصادي، وجرائم ذات طابع إداري، وجرائم ذات طابع اجتماعي، وجرائم ضد الأشخاص، وضد الممتلكات.

**١-جرائم ذات طابع سياسي:**

تعد جريمة التمرد والخيانة من الجرائم ذات الطابع السياسي التي اتهمت السلطات الاستعمارية البعض بها.

**جريمة التمرد والخيانة:**

وردت هذه الجريمة في إحصاءات عام ١٩١٤-١٩١٥، فتشير هذه الإحصاءات إلى ارتفاع كبير في نسبة الجرائم التي قضت فيها المحكمة العليا، وترجع تلك الزيادة إلى وقوع ثورة محلية في مدينة مالانجي Mlanje جنوبي نياسالاند، قادها أحد السكان الأصليين وهو القس جون تشيلمبوي Chilembwe[٢٥]، ونتج عنها عدد من التهم والمحاكمات لبعض مؤيدي الثورة الذين وُصفوا بأنهم "متمردين"[٢٦].

أعلنت السلطات الاستعمارية عن تورط البعض في التحريض على انتفاضة عام ١٩١٥، وأدانتهم بتهمة العصيان والخيانة، وعدته جريمةً كبرى، استخدمت إزاءها القوة الوحشية والعقوبات المبالغ فيها؛ التي تضمنت عقوبة الإعدام العلني والشنق لمن يُزعم تورطهم المباشر، فضلاً عن حرق المباني التابعة لمن أطلق عليهم "المتمردين"، وتوقيف وترحيل البعض قسرًا. في المجموع تم إعدام ٣٦ أفريقيا علنًا كعقاب على مشاركتهم في الانتفاضة[٢٧].

كما تم إعدام القس تشيلمبوي وأخيه موريس بمجرد القبض عليهما قرب الحدود مع شرق أفريقيا البرتغالية (موزمبيق) في الثالث من فبراير عام ١٩١٥، وتم دفن جثتيهما بشكل غير رسمي حتى لا يزداد سخط الأهالي، واضطراباتهم[٢٨]. وقد كان هذا الإعدام السريع دون

محاكمة يخالف جوهر قانون "المجرمين الهاربين" –هذا إذا ما اعتبرنا تشيلمبوي وأخيه مُجْرِمَيْن– إذ ينص هذا القانون على ضرورة تقديم أي مجرم هارب إلى محكمة الصلح فور القبض عليه لمحاكمته(٢٩). وأثارت هذه المسألة الجدل في البرلمان البريطاني ورأى الليبراليون أن عمليات الإعدام العلنية لا تقل سوءًا عن الجريمة التي ارتكبها الجاني(٣٠).

**٢–جرائم ذات طابع اقتصادي:**

تم رصد اثنتين من المخالفات ذات الطابع الاقتصادي التي عدتها التقارير البريطانية جريمة، وهما جريمة التهرب من دفع ضريبة الكوخ، وجريمة مخالفة قانون العمل الأصلي.

**أ–جريمة التهرب من دفع ضريبة الكوخ:**

تعد واحدة من أبرز الجرائم التي أوردتها الإحصاءات، إذ كانت غالبية القضايا المعروضة على المحاكم الاستعمارية تنطوي على انتهاكات لقوانين الضرائب(٣١).

عُرف نوعان رئيسيان من الضرائب في نياسالاند، وهما ضريبة الكوخ وضريبة الرأس. كان النوع الأول يدفعه رب الأسرة، والثاني كان يلتزم بدفعه جميع الذكور فوق سن السادسة عشرة. وقد أُجبر الأفارقة على دفع الضرائب تحت الإكراه(٣٢).

صدر قانون ضريبة الكوخ في نياسالاند عام ١٩١١، وبمقتضاه كان يتعين على كل أفريقي مالك كوخ أو شاغله في منطقة ما أن يدفع إلى خزانة المحمية ضريبة سنوية تقدر باثني عشر شلنًا عن الكوخ الواحد. وكان يُعفى من نصف قيمة ضريبة الكوخ إذا شهادة عمل(٣٣) معتمدة من أحد المستوطنين الأوروبيين تفيد عمله لدى هذا المستوطن الأوروبي لمدة شهر واحد على الأقل خلال العام(٣٤). ويؤكد هذا على أن نظام العقوبات المتبع كان يصب غالبًا في مصلحة المستوطنين البيض، وأن القوانين تم تطويعها خدمة لتلك الفئة.

وتشير مجريات الأحداث إلى أن ضريبة الكوخ كانت مجحفة بحق الوطنيين، ولذا سجلت الإحصاءات الاستعمارية عددًا من القضايا والجرائم الخاصة بامتناع السكان عن دفع تلك الضريبة. وقد ورد إحصاء لجرائم عدم دفع ضريبة الكوخ في عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ حيث بلغ عدد جرائم التهرب من دفع ضريبة الكوخ ثمانمائة وخمسة جريمة عام ١٩٢٩، وزاد هذا العدد إلى ألف وسبع وثلاثين جريمة في عام ١٩٣٠(٣٥).

**ب-جريمة مخالفة قانون العمل الأصلي:**

ومن بين الجرائم التي كشفت عنها التقارير جرائم متعلقة بالعمل، منها مخالفة وردت في تقرير ١٩٠٨-١٩٠٩ لتاجر هندي خالف قانون العمل الأصلي الصادر عام ١٩٠٦، ووجهت له تهمة بقطع أجور المواطنين الأصليين الذين عملوا لديه عمدًا. في سياق الأدلة، اتضح أنه تم صياغة اتفاق مكتوب بين هؤلاء السكان الأصليين والتاجر الهندي يقضي بأن تكون مدة العمل عامًا، وأن يدفع التاجر للعمال ستة جنيهات إسترلينية كل شهر بالإضافة إلى جنيهان مقابل طعام. لكن صاحب العمل، بدلاً من الدفع امتنع عن منح العمال حقهم بعد أن أتموا شهرًا كاملاً في العمل، ومن ثم عوقب بتهمة الاحتيال(٣٦).

**٣-جرائم ذات طابع إداري:**

ويقصد بالجرائم ذات الطابع الإداري؛ جريمة عدم الحصول على التراخيص، وجريمة انتهاك قوانين المحمية.

**أ-جريمة عدم الحصول على التراخيص:**

ومنها عدم الحصول على ترخيص إنتاج الخمور المحلية، فقد أعطى استخدام الحبوب في صناعة البيرة ذريعة للحكومة الاستعمارية للتدخل ومراقبة الأفارقة، بداعي أن الأفارقة يبددون كميات هائلة من المحاصيل الغذائية من خلال التخمير المفرط للبيرة، وأن هذه الممارسة يجب أن تتوقف لأنها تتم بشكل غير قانوني بينما كانت هناك قوانين مختلفة صدرت لحظر إنتاج البيرة، كإجراء للحفاظ على المواد الغذائية ومن ثم تجنب مخاطر الجوع. ومنذ عشرينيات القرن العشرين، كان على صانعي البيرة الحصول على تصاريح التخمير التي يُعاقب على انتهاكها بالسجن أو الغرامات(٣٧).

أيضًا كان هناك عدد من الملاحقات القضائية للسكان الأصليين؛ لمغادرتهم المحمية بدون تصاريح، يستشف ذلك من تقرير عام ١٩١٢-١٩١٣(٣٨).

ومن هذه الجرائم أيضًا عدم الحصول على تراخيص مزاولة الأنشطة التجارية التي تصدرها البلديات، وسجل تقرير عام ١٩٣٠ وقوع تسعٍ وسبعين مخالفة لأشخاص أوروبيين في هذا السياق(٣٩).

**ب-جريمة انتهاك قوانين المحمية:**

تشير التقارير إلى إدانة بعض الأشخاص بهذه الجريمة؛ ففي عام ١٩١٣-١٩١٤ أدين ألفان ومائتان وخمس وثلاثون شخصًا بارتكاب مخالفات ضد اللوائح والمراسيم والقوانين في المحمية(٤٠). وخلال عامي ١٩٢٩ و١٩٣٠ زاد تعداد هذه الجريمة من خمسمائة وتسعين حالة عام ١٩٢٩ إلى ألف واثنتين وستين حالة خلال عام ١٩٣٠(٤١). وعمومًا فتلك الفترة شهدت زيادة واضحة على مستوى كل الجرائم نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي رافقت الكساد الكبير.

**٤-جرائم ذات طابع اجتماعي:**

تعددت الجرائم ذات الطابع الاجتماعي، وجاءت على النحو التالي:

**أ-جريمة القتل:**

وفقًا لتقارير الفترة الممتدة من عام ١٩٠٧ حتى ١٩١٤ كانت جريمة القتل بأنواعها: عمد، وغير عمد، وشروع في قتل، وقتل الأطفال والزوجات أحد أهم الجرائم التي أحيلت للمحكمة العليا للبت فيها. والجدول التالي يوضح عدد جرائم القتل التي نظرت فيها المحكمة العليا.

**حالات جرائم القتل التي أحيلت للمحكمة العليا وفقًا لتقارير الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤**(٤٢)

| سنة التقرير | القتل العمد | القتل غير العمد | الشروع في قتل | قتل الأطفال | قتل الزوجات |
|---|---|---|---|---|---|
| تقرير ١٩٠٧-١٩٠٨ | ٤ | ٢٩ | ٣ | ٢ | - |
| تقرير ١٩٠٨-١٩٠٩ | ١٣ | ١٨ | ٢ | - | - |
| تقرير ١٩٠٩-١٩١٠ | ١٧ | ٣٠ | ٧ | ١ | ١ |
| تقرير ١٩١٠-١٩١١ | ١٨ | ١٢ | ٤ | - | - |
| تقرير ١٩١١-١٩١٢ | ٢٣ | ٣١ | ٤ | ٢ | |
| تقرير ١٩١٢-١٩١٣ | ١١ | ١٣ | ٣ | ٦ | |
| تقرير ١٩١٣-١٩١٤ | ٢ | ١٠ | ٤ | - | - |
| المجموع | ٨٨ | ١٤٣ | ٢٧ | ١٢ | |

ويظهر مما سبق أن حالات القتل غير العمد تشكل نسبة كبيرة من مجموع جرائم القتل، مقارنة بجرائم القتل العمد التي طبقت عليها أقصى العقوبات ولم يسمح بتخفيف العقوبة مطلقًا. ويظهر من الجدول السابق أن معدل جريمة القتل شهد زيادة مضطردة ولم يتراجع هذا المعدل إلا في عام ١٩١٤، ومن المرجح أن الانشغال بأحداث الحرب العالمية الأولى، وتجنيد السكان الأصليين في هذه الحرب حال دون تتبع حقيقي لأعداد الجرائم في المحمية.

ولم يرد في التقارير المتاحة أي إحصاء لجرائم القتل منذ عام ١٩١٤ إلا مع تقرير عام ١٩٣٣ فصاعدًا، حيث بلغ عدد حالات القتل العمد ثماني عشرة حالة في عام ١٩٣٣، وتسع عشرة حالة في عام ١٩٣٤[٤٣]. وبلغ عدد حالات القتل العمد المُبلَّغ عنها إحدى عشرة حالة عام ١٩٣٥[٤٤]. وبلغ أربع عشرة حالة في عام ١٩٣٦[٤٥]. وبلغ عدد حالات القتل المؤكدة عشر حالات في عام ١٩٣٧[٤٦]، وست عشرة حالة في عام ١٩٣٨[٤٧].

وتشير وجهة النظر الأوروبية في تفسير جرائم القتل بأن الجناة الأفارقة عادةً ما يتصرفون بدافع فطري أو عدم التحكم في النفس، بدلاً من أي نية إجرامية. وهناك من يرى أن القتل أمر شائع إلى حد ما بين الأفارقة، وعادة ما يكون بسبب النساء، ويرتكب تحت تأثير الشراب. ومن الجدير بالذكر أن ما يقرب من ثلث حالات القتل كانت مرتبطة بالعنف المنزلي، مع ظهور عدد من حالات قتل الزوجات من قبل الرجال، مما يشير إلى مستوى قوي من التوترات بين الجنسين داخل المحمية نتيجة إلغاء الرق وهجرة اليد العاملة وظهور اقتصادات نقدية[٤٨].

ولا تتفق الباحثة مع هذا الزعم في ضوء معطيات الجدول السابق، فإجمالي عدد حالات القتل العمد وغير العمد والشروع في القتل بلغ ٢٥٨ حالة خلال الفترة من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١٤، منها فقط اثنتا عشرة حالة قتل للزوجات والأطفال، أي أن تسبب الخلافات الأسرية في وقوع حالات العنف والقتل لا يتعدى نسبة ٤,٧٪. وحتى إذا سلمنا جدلاً بصحة ذلك الزعم، فلابد أن نطرح سؤالاً جوهريًا وهو: من المتسبب عن هجرة اليد العاملة، وظهور تلك الاقتصادات النقدية التي أوجدت حالة العنف الأسري وأدت لجريمة القتل؟

**ب-جرائم السطو والسرقة:**

تعد جريمة السرقة بالإكراه والسطو من الجرائم البارزة في التقارير الوثائقية المتاحة[٤٩]، التي أشارت إلى حدوث هذه الجريمة في الغالب في المستوطنات الأوروبية، وبعضها كان ذو طابع جرئ للغاية (مخاطرة)، ولكن في جميع الأحوال لم يتم سرقة مبلغًا كبيرًا من المال أو أي من الممتلكات القيمة[٥٠]. ونرجح أن هذه الحالات بمثابة عمليات انتقامية من الوطنيين تجاه المستوطنين البيض.

وقد أحيل عدد من جرائم السرقة بالإكراه إلى المحكمة العيا خلال الفترة من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٤، وإن كان عددها محدودًا للغاية، إذ لم تسجل الإحصاءات المتاحة سوى ثلاثًا وعشرين جريمة سرقة بالإكراه خلال الفترة المذكورة، منها تسع جرائم في عام ١٩٠٩-١٩١٠[٥١]، ويلاحظ أن معدل الجرائم بشكل عام ارتفع خلال العام المذكور[٥٢]، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن العديد من مجالس البلديات المحلية قد حددت مؤخرًا قواعد وعقوبات تتعلق بالمسائل الداخلية للمقاطعات وبالتالي أضيفت عدد من الجرائم القانونية الصغيرة. ومن جهة أخرى يشير التقرير إلى أن زيادة معدل الجرائم يؤكد أن نظام العدالة في المحمية جاد في عمله، وأن الدولة لا تتوانى عن تعقب المجرمين[٥٣].

ويلاحظ أيضًا أن تقارير الفترة الممتدة من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩١٩ لم تقدم أية بيانات عن أنواع الجرائم المرتكبة، وربما يرجع هذا للانشغال بأحداث الحرب العالمية الأولى.

وعمومًا تسبب إرث هذه الحرب في زيادة في الجرائم وخاصة السرقة والسطو من قبل السكان المحليين، إذ يشير تقرير عام ١٩٢٠ إلى ازدياد معدلات جرائم السطو والسرقة المسلحة على الطرق السريعة. وقد تم مهاجمة الناقلات وسرقة حمولتها، وتمت مداهمة المتاجر والمنازل المملوكة للأهالي. ولهذا تم إعادة تنظيم الشرطة تحت الضباط الأوروبيين في أربع من المقاطعات الرئيسة خلال عام ١٩٢٠، وكان لها تأثير ملحوظ في قمع الجريمة[٥٤].

وظلت الأوضاع هادئة في المحمية حتى بداية أزمة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩، وتأثر اقتصاد المستعمرات البريطانية بذلك، حيث سجلت الإحصاءات وقوع عدد تسعٍ وستين جريمة سطو مسلح واقتحام للمنازل في نياسالاند عام ١٩٢٩، وزاد هذا العدد إلى مائة واثنتين

وعشرين جريمة في عام ١٩٣٠[٥٥]، وهي الحالات المبلغ عنها والتي نظرت فيها المحاكم فقط.

**ج-جريمة الزنا:**

تعد جريمة الزنا من بين الجرائم التي وردت في تقرير عام ١٩٠٨- ١٩٠٩؛ إذ كانت تعد جريمة بموجب القانون الأصلي والأعراف المحلية[٥٦]. كما كانت هذه الجريمة ضمن الجرائم التي أفصح عنها تقرير عام ١٩١٥-١٩١٦[٥٧]. وكذلك الحال في تقرير عام ١٩١٦-١٩١٧[٥٨].

**د-جريمة الاغتصاب:**

كما إن الاغتصاب من بين الجرئم التي أحيلت للمحكمة العليا في نياسالاند للبت فيها[٥٩]، ويظهر من خلال التقارير أن هذه الجريمة لم ترتكب على نطاق واسع. لأنها كانت مجرمة وفقًا للأعراف المحلية، ويعد مرتكبها خائنًا في نظر المجتمع، وبالتالي كان عددها محدودًا.

فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ تشير الإحصاءات إلى وقوع عدد سبع عشرة جريمة اغتصاب تم إحالتها للمحكمة العليا للبت فيها[٦٠].

ويشير تقرير ١٩٣٠ إلى محاكمة عشرة أشخاص لأسباب القتل والاعتداء، وإلحاق الإيذاء الجسدي، والاغتصاب[٦١].

**هـ-جريمة الإجهاض:**

من بين الجرائم التي وردت في التقارير ولكن بأعداد محدودة للغاية، ولم ترد إلا في تقرير عام ١٩٠٩-١٩١٠ حيث سجلت حالة واحدة[٦٢].

**و-جريمة السحر:**

سعت الإدارة الاستعمارية إلى القضاء على الاعتقاد في السحر والعرافة وبعض الممارسات المتعلقة بهما[٦٣]، خوفًا من تعلق الأفارقة بالكهنة والزعماء الروحيين الذين نجحوا في بعض الأحيان في التحريض ضد البيض، ففي عام ١٩٠٩ دعا كاهن من قبائل التونجا Tonga

يدعى مالوما Maloma إلى الإطاحة الفورية بالمستعمر في نياسالاند(٦٤)، هذا بالإضافة إلى نجاح بعض الكهنة في قيادة عدد من الاحتجاجات في أماكن متفرقة من وسط أفريقيا(٦٥).

وعلى كل الأحوال، فقد تمت محاكمة مائة وستة أشخاص بسبب أعمال السحر والشعوذة بموجب قانون السحر لعام ١٩١١، والتي يبدو أنها كانت قضايا منتشرة بشكل كبير(٦٦).

**٥- جرائم ضد الأشخاص، وأخرى ضد الممتلكات:**

صنفت التقارير المتاحة الجرائم المرتكبة إلى جرائم ضد الأشخاص، وأخرى ضد الممتلكات(٦٧)، علمًا بأن هذا التعداد لا يعبر عن حصر كامل وحقيقي لكل الجرائم، وإنما هو إحصاء للجرائم التي أحيلت للمحكمة العليا للنظر فيها.

تشير إحصاءات الفترة الممتدة من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ إلى أن إجمالي عدد الجرائم التي ارتكبت ضد الأشخاص والممتلكات والتي نظرت فيها المحكمة العليا فقط بلغ ثلاثمائة وخمس عشرة جريمة بواقع مائة وإحدى وعشرين جريمة ضد الأشخاص، ومائة وأربع وتسعين جريمة ضد الممتلكات(٦٨).

وكما سبق القول انقطعت الإحصاءات المتعلقة بالجرائم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. ويشير تقرير عام ١٩٢١ إلى أن الجرائم ضد الممتلكات زادت إلى حد مثير للقلق بعد انتهاء الحرب، ثم أخذت في التضاؤل نتيجة نجاح الضباط الأوروبيين في تعقب الجناة، ومراقبتهم(٦٩).

وبالنظر في إحصاءات الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٣٨ نجد أن مجموع الجرائم التي ارتكبت ضد الأشخاص والممتلكات بلغ ثلاث عشرة ألفًا وستمائة واثنتين وسبعين جريمة، منها ألفان وتسعمائة وواحد جريمة ضد الأشخاص، مقابل عشر آلاف وسبعمائة وإحدى وسبعين جريمة ضد الممتلكات(٧٠).

وإذا دققنا النظر في عدد الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات في أول إحصاء لها عام ١٩٠٨-١٩٠٩ نجد أنها بلغت ثمانٍ وأربعين جريمة بواقع إحدى عشرة جريمة ضد الأشخاص، وسبع وثلاثين جريمة ضد الممتلكات. وفي المقابل بلغ عدد الجرائم في آخر إحصاء في عام ١٩٣٨ ما مجموعه ألف وأربعمائة واثنتان وتسعون جريمة، منها مائتان

وخمس وتسعون جريمة ضد الأشخاص، وألف ومائة وسبع وتسعون جريمة ضد الممتلكات. وإذا علمنا أن مجمل تعداد سكان المحمية من أفارقة وأوروبيين وآسيويين قد بلغ ٩٩٧,٢١٨ خلال عام ١٩٠٨-١٩٠٩[٧١]، فإن معدل الجريمة ضد الأشخاص والممتلكات خلال هذا العام يساي تقريبًا ٠,٤٨٪ بالنسبة لإجمالي عدد السكان. هذا بينما بلغ تعداد السكان وفقًا لتقرير عام ١٩٣٨ ما مجموعه ١,٦٣٩,٣٢٩[٧٢]، وبالتالي يمكن استنتاج أن معدل الجريمة ضد الأشخاص والمتلكات خلال هذا العام يساوي تقريبًا ٠,٩١٪ بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

ومن هنا يمكن القول بأنه بالمقارنة بين بداية الفترة الزمنية للبحث ونهايتها مع مراعاة عدد السكان في كل مرحلة، يلاحظ أن معدل الجريمة زاد لما يقرب من الضعف.

ويرجع هذا إلى عدة أسباب بحسب التقارير الوثائقية، منها تأثير الكساد العالمي، وما نتج عنه من نقص في التوظيف، وبالتالي زيادة عدد الجرائم التي تنطوي على السرقة بأشكالها المختلفة في المناطق المستقرة والحضرية. كانت الزيادة ملحوظة بشكل خاص في عمليات اقتحام المنازل والسطو[٧٣]. كما تكشف الوثائق عن سبب في غاية الأهمية، إذ تشير إلى أن المناطق التي لم تتأثر بتوطين جاليات أجنبية، وقع بها عدد قليل من الجرائم الخطيرة[٧٤]، بما يعني أن كثيرًا من الجرائم كانت ترتكب ضد المستوطنين الأجانب في المحمية، وخاصة جرائم التعدي على الممتلكات، ولذلك أولت سلطات المحمية اهتمامًا كبيرا لقمع الجريمة في تلك المناطق[٧٥].

وسجل تقرير عام ١٩٣٤ أن الزيادة في حالات الاعتداء على الأشخاص والممتلكات في المنطقة الجنوبية، يرجع ذلك إلى الإفراط في شرب البيرة بسبب زيادة إنتاج المحاصيل التي تصنع منها في المنطقة المذكورة[٧٦].

ولمواجهة هذه المشكلة نظمت قوات الشرطة سلسلة من الكمائن، وتم وضع محطة بلانتاير Blantyre تحت المراقبة من قبل محققين شرطيين يرتدون ملابس مدنية. وكانت النتيجة أنه بحلول عام ١٩٣١ بدأ اللصوص في بلانتاير وليمبي Limbe يحولون نشاطهم من مناطق الاستيطان الأوروبي إلى القرى الأفريقية المحيطة التي كانت قوات الحراسة فيها أقل عددًا وفعالية. ومع تشديد الرقابة على مناطق الاستيطان الأوروبي تراجعت بشدة جرائم

السرقة فبين يناير ١٩٣٠ وديسمبر ١٩٣٣ حدثت فقط أربع حالات سرقة واقتحام منزل في بلانتاير وليمبي وزومبا. في المقابل تم الإبلاغ عن أكثر من ألفي حالة سرقة واقتحام منازل في القرى المجاورة التي يقطنها الأفارقة خلال نفس الفترة نتيجة لعدم مبالاة الشرطة(٧٧). وهذا يعني أن تعامل قوات الشرطة مع مرتكبي جرائم السرقة والسطو شابه قصور وتمييز واضح؛ إذ لم يكن همهم سوى تأمين المناطق الجنوبية التي قطنها المستوطنون البيض، ولم يعيروا للقرى الأفريقية اهتمامًا يذكر، فتراجعت معدلات جريمة السرقة في مناطق البيض وازدادت في مناطق سُكنى الأفارقة.

**ثالثًا- العقوبات التي أقرتها الإدارة الاستعمارية:**

كان القتل والضرب والخطف والسطو والسرقة هي الجرائم الرئيسة التي يعترف بها المجتمع الأفريقي، وكلها لم يكن يعاقب عليها بالإعدام مطلقًا، وفقًا لقانونه البسيط(٧٨). ووفقا لهذا القانون أيضًا كانت عقوبة الموت من خلال الطعن بالرمح أو الحرق أو الغرق أو سيكاتيرا Secatéra (الإعدام باستخدام الخازوق) متاحة للجرائم الخطيرة فقط، ونادرا ما كان يتم تنفيذها(٧٩).

أما في العهد الاستعماري فقد تنوعت العقوبات المفروضة من قبل محاكم السلطة الاستعمارية وبموجب المراسيم المحلية، وتمثلت هذه العقوبات فيما يلي:

**١-عقوبة الإعدام:**

كان القانون المتعلق بجرائم القتل في نياسالاند يستند إلى القانون العام الإنجليزي، كما هو الحال في كل المستعمرات البريطانية في أفريقيا. وكانت عقوبة الإعدام عقوبة إلزامية لجرائم الخيانة والقتل، وحكمًا تقديريًا في قضايا الاغتصاب. وبصرف النظر عن الإدانات بالخيانة خلال انتفاضة تشيلمبوي عام ١٩١٥ ، كانت محاكمات الإعدام تنحصر في جرائم القتل العمد.

في الفترة ما بين عامي ١٩٠٣ و ١٩٤٧، كان هناك حوالي ثمانمائة وسبع وتسعون محاكمة عقابية بالإعدام موجودة في أرشيفات زومبا. ومن الأدلة المتاحة نُظر إلى هذه الجرائم على أنها نتيجة الخلافات المنزلية بين الزوجين أو العائلات. وشملت العوامل الأخرى

الدافعة للقتل، الشجار والاغتيال والجنون والقتل بدوافع جنسية والسرقة وقتل المشتبه بهم من السحرة. وكانت الغالبية العظمى من المتهمين من الذكور، مع وجود سبع وعشرين حالة فقط من الإناث(٨٠).

وقد أجريت خلال عام ١٩٣٤ بعض التعديلات القانونية، منها تعديل قانون الإعدام بتقليل عقوبة المرأة التي ترتكب جريمة تستحق الإعدام إذا كانت حامل. أيضًا حدث تعديل على قانون قتل الأطفال ويقضي هذا التعديل بتخفيف عقوبة المرأة التي تثبت إدانتها بقتل طفلها المولود حديثاً إذا ثبت أنها وقت ارتكاب الجريمة لم تكن قد تعافت بعد من متاعب الولادة. وبالتالي أوصى التعديل بإصدار الحكم على المتهمة بتهمة القتل الخطأ(٨١).

أما بالنسبة للإحصاءات الخاصة بأحكام الإعدام التي نفذت خلال فترة البحث، فوفقًا لتقرير ١٩٠٨-١٩٠٩ تم تنفيذ حكم الإعدام على ستة جناة(٨٢). كما نفذ حكم الإعدام في خمس حالات مدانين بالقتل عام ١٩٠٩-١٩١٠(٨٣). وفي ثماني حالات قتل أيضًا تم تنفيذ حكم الإعدام عام ١٩١١-١٩١٢(٨٤). كما نفذت أحكام بالإعدام في جريمتي قتل عام ١٩١٢-١٩١٣(٨٥)، وفي حالة قتل واحدة خلال عام ١٩١٣-١٩١٤(٨٦). وفي ثلاث حالات عام ١٩١٧-١٩١٨(٨٧). وخمس عقوبات إعدام عام ١٩٢٩(٨٨)، وسبع عقوبات عام ١٩٣١(٨٩)، وست عقوبات عام ١٩٣٢(٩٠). وفي عام ١٩٣٣ بلغ عدد عقوبات الإعدام عشر عقوبات(٩١)، وتسع في عام ١٩٣٤(٩٢)، ونُفذت خمس عمليات إعدام في عام ١٩٣٦(٩٣)، وسبع في عام ١٩٣٧(٩٤).

وكان بإمكان المتهم بعد إدانته، تقديم الاستئناف إلى المحاكم العليا ومحاكم الاستئناف الإقليمية، وأخيرًا إلى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في لندن. وإذا فشل الاستئناف، كان يتم اتخاذ القرار النهائي في الحكم من قبل حاكم المستعمرة. ويمكن للحاكم إما إرجاء تنفيذ الحكم الصادر بحق المحكوم عليه، وتخفيف عقوبته إلى عقوبة بالسجن، أو يمكنه تأكيد الحكم. وعادة ما كانت أحكام الإعدام تصدر عندما تكون جرائم القتل مع سبق الإصرار، أو تنطوي على مستويات متطرفة من العنف أو دوافع مالية، وفي جرائم القتل التي استهدفت المسئولين الاستعماريين أو تضمنت عمليات قتل بين الأعراق، ولا سيما بين السود والبيض(٩٥).

لقد كانت عمليات الإعدام التي نفذتها الدولة بمثابة تشريعات صارخة للسلطة الاستعمارية تهدف إلى تعزيز النظام المحلي وسلطة الدول الاستعمارية. لكن العنف المستخدم في تطبيق عقوبة الإعدام أثار قلق بعض المسئولين والقانونيين، مثل كليفتون روبرتس Clifton Roberts، المدعي العام السابق لنياسالاند، الذي تساءل عن كيفية التوفيق بين هذا العنف والتأثير "الحضاري" المفترض للحكم الاستعماري؟!

وعمومًا كانت عقوبة الإعدام عنصرًا حاسمًا في فرض الهيمنة الاستعمارية، ومن ثم أصبحت علامة على عنفها وعدم كفاءتها(٩٦). وطوال الفترة الاستعمارية، كان الهدف الأساسي من عقوبة الإعدام هو ردع الأفراد عن ارتكاب الجرائم، لكنه في الواقع أصبح إجراءً يستخدم لردع الأفارقة عن تحدي النظام الاستعماري(٩٧)؛ ولهذا كان لابد من تصوير القاتل الأفريقي باعتباره خطيرًا، وعنيفًا وغير متحضر لكي تتم إدانته وقتله. وهكذا بدأت العملية القانونية لنزع الصفة الإنسانية في المحاكمة وإصدار الأحكام، واستخدمت الاستعارات العرقية والعنصرية مثل "العقلية البدائية" الأفريقية و "الوحشية المندفعة" من قبل الادعاء لتأكيد الإدانة(٩٨).

**٢-عقوبة الجلد:**

نادرا ما كانت العقوبات الجسدية تُفرض في نياسالاند قبل الاستعمار، باستثناء قبائل ياو Yao وتونجا Tonga ومانجانجا Mang'anja التي كانت تمارس عقوبات التشويه الجسدي بسبب السرقة. لم يكن هناك قانون محلي يقضي بالتغريم أو السجن، ولا اللجوء إلى الضرب أو الجلد، وكانت جميع القضايا تدور حول دفع تعويض رمزي على سبيل الإقرار بالذنب(٩٩).

وهكذا كانت عقوبة الجلد معروفة في نياسالاند قبل إعلان الحماية البريطانية عليها، لكنها كانت على نطاق محدود للغاية، وكان يعاقب بها العبيد الذين يتهربون من أسيادهم، فكان يتم عقابهم بدنيًا بواقع مائتي جلدة باستخدام سوط مصنوع من جلد الجاموس الخشن(١٠٠).

ويستشف من تقرير عام ١٩٠٦- ١٩٠٧ أن عقوبة الجلد كانت تطبق على أغلب الجرائم في نياسالاند، ثم تم إلغاؤها وحظرها بالكامل خلال عام ١٩٠٧، بالرغم من أن إلغاءها أدى إلى إنفاق إضافي كبير، لأنه في حين أن المُتهم بسبب جرائم بسيطة قد يتلقى عقوبة جسدية طفيفة ويطلق سراحه على الفور، ومع إلغاء عقوبة الجلد كان يتم احتجازه في السجن،

ويستلزم هذا بطبيعة الحال إقامة إضافية وزيادة عدد الحراس، ونفقات أكبر على الطعام وصيانة السجن في ضوء الرؤية البريطانية(١٠١).

**٣-عقوبتا السَجْن (الحبس) والتغريم:**

لم تكن عقوبة السجن تُمَارس كشكلٍ من أشكال العقوبة في مجتمع نياسالاند قبل إعلان الحماية البريطانية، وبدلاً من هذا كان الأشخاص الذين يرتكبون جرائم يتم احتجازهم كعبيد حتى يتم دفع فدية عنهم، وقد حلت هذه الفدية أو التعويض محل العقوبة(١٠٢).

وفي عهد الإدارة الاستعمارية فرضت عقوبتا السجن والتغريم، فكان يتم معاقبة المتهربين من دفع الضرائب بالسجن أو التغريم أو بالعقوبتين معًا(١٠٣). كما فرضت عقوبة التغريم على مرتكبي الجرائم المدنية.

فبالنسبة للمتهرب من دفع ضريبة الكوخ فكان يتم معاقبته بدفع غرامة قدرها خمسة جنيهات إسترلينية، وفي حالة عدم الدفع كان يسجن لمدة لا تزيد عن شهر. وإذا أدين نفس الشخص مرة ثانية فإنه يدفع غرامة قدرها عشرون جنيهًا إسترلينيًا أو السجن لمدة لا تزيد عن شهرين، أو يُعاقب بالغرامة والسجن معًا. وإذا استمر تعثره في دفع الغرامة حتى نهاية شهر ديسمبر من كل عام فإنه يمكن أن يعاقب بمصادرة الكوخ الذي يمتلكه(١٠٤).

كانت ضريبة الكوخ على وجه الخصوص مصدرًا رئيسًا لدخل الحكومة في زومبا، وعوقب كل من يتخلف عن دفعها بصرامة شديدة. ففي ليلونجوي Lilongwe في عام ١٩١٦ كانت عقوبة التخلف عن دفع الضرائب دفع غرامة قدرها ٨٪ من قيمة الضريبة، أو السجن ثلاثة شهور بدلاً من ذلك(١٠٥).

وفي مقابل هذا التعسف في جمع الضرائب من الوطنيين ومعاقبة من يتخلف منهم بكل قسوة، لم يفرض أي نوع من الضرائب على الجالية الآسيوية رغم أن بعضهم كان يملك دخلاً أعلى نسبيًا من الأفارقة، وظل هذا الوضع حتى عام ١٩٢٨ حينما فرضت ضريبة الرأس على الآسيويين(١٠٦).

ونتيجة لامتناع الوطنيين عن دفع ضريبة الكوخ؛ عُدِّل التشريع الخاص بتلك الضريبة في عام ١٩٢٠ لتنخفض من ثماني شلنات إلى ستة شلنات في العام، وقضى هذا القانون أيضًا

بأن أي مواطن أفريقي يعمل لدى أوروبي لمدة شهر واحد خلال العام يدفع أربع شلنات فقط ضريبة كوخ(١٠٧). وهنا يتأكد مرة أخرى أن معظم العقوبات والقوانين كانت تصب في خدمة المستوطنين الأوروبيين.

استمر الأهالي في الامتناع عن دفع ضريبة الكوخ في منتصف الثلاثينيات؛ فزادت الإدارة الاستعمارية من تشديد إجراءاتها، إذ أجبر المتخلفون عن دفع الضرائب والمحتجزون كسجناء في Mlanje على أداء مهمة يومية تمثلت في إزالة البراز والبول من المراحيض في منازل الأوروبيين(١٠٨).

أما عقوبة التغريم فقد جرى استعمالها بكثرة، إذ فرضت على مرتكبي الجرائم المدنية لا سيما النزاعات الكبرى المتعلقة بالأرض أو النزاعات بين القبائل، فكانت المحاكم الفرعية تصدر حكمها إما بالسجن لستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسًا وسبعين جنيهًا إسترلينيًا. وكانت هذه القضايا المدنية للسكان غير الأصليين تخضع للمحاكم الفرعية من الدرجة الثانية والثالثة في النزاعات القضائية على المبالغ التي لا تتجاوز خمسين جنيهًا إسترلينيًا وخمسًا وعشرين جنيهًا إسترلينيًا. وكانت هذه الأحكام تعرض على قاضي المحكمة العليا الذي كان يحق له أن يطلب ملف أي قضية معينة ويمكنه إصدار أي أمر مثل طلب المزيد من الأدلة أو تخفيف العقوبة(١٠٩).

كما فُرضت الغرامات على جرائم مخالفة القانون المحلي والعرف، فكان يتم فرض غرامة أو قد يؤمر بالسجن أو كليهما، أو توقيع أي عقوبة يجيزها القانون المحلي أو العرف كالعقوبات الجسدية مثلاً، شريطة ألا تكون هذه العقوبة بغيضة للعدالة الطبيعية والإنسانية. ويجب ألا تكون الغرامة أو غيرها من العقوبات مفرطة بأي حال من الأحوال ولكن يجب أن تتناسب دائمًا مع طبيعة القضية وملابساتها(١١٠).

ويظهر من خلال المصادر المتاحة أن الحكومة الاستعمارية فضلت عقوبة التغريم على عقوبة السجن، التي لم تكن تحقق الهدف المنشود –من وجهة نظرها– إذ رأت أن السجن بالنسبة للأفريقي لم ينطوِ على عقاب حقيقي أو إحساس بالخجل، أو النبذ الاجتماعي؛ فكل ما كان يتعرض له السجين هو الغياب المؤقت عن قريته، وبالتالي فإن هذا النوع من العقاب لم يؤد إلى الردع أو الإصلاح، بل كان بمثابة مكافأة للسجين أكثر منه عقوبة في ظل وجود

السكن الجيد والطعام الكافي والبطاطين(١١١). ويتضح لنا أن هذا القياس قياس نفعي بحت، يراعي المردود المادي للعقوبة أكثر من المردود الإصلاحي أو الاجتماعي.

**٤-عقوبة حظر الهجرة أو الانتقال من مكانٍ لآخر:**

من بين العقوبات التي وقعت على المجرمين عقوبة منعهم من الهجرة او الانتقال من مقاطعة لأخرى، وكانت تلك العقوبة توقع على الأشخاص الذين سبقت إدانتهم بالجرائم أكثر من مرة(١١٢).

**٥-أشكال أخرى من العقوبات (عقوبات غير قانونية):**

مارست الإدارة الاستعمارية أشكالًا أخرى من العقوبات ووسائل الضغط، فبناء على تعليمات مفوضي المقاطعات، احتفظت الشرطة في نياسالاند إبان عشرينيات القرن العشرين بشكل متكرر بالنساء كرهائن في المقاطعة الشمالية(١١٣) وفي منطقة بوما Boma؛ لكي يُجبر أزواجهن على دفع الضرائب. وفي بعض الحالات، قامت الشرطة بمعاقبة المتعثرين عن طريق مصادرة ممتلكاتهم، أو حرق أكواخهم، أو هدمها(١١٤)، وفي أغلب الأحيان تم اعتقال المتعثرين وإجبارهم على العمل في الأشغال العامة كنوع من العقاب. كان لابد من إقامة معسكر اعتقال مؤقت في مطار زومبا في ١٩٣٤ لإيواء الأعداد المتبقية من المتهربين أو المتعثرين في دفع ضرائب الكوخ(١١٥).

**رابعًا- المؤسسات العقابية في نياسالاند:**

تجدر الإشارة قبل الحديث عن المؤسسات العقابية التي استخدمتها السلطة لمعاقبة المجرمين أن نشير بإيجاز إلى القانون المتبع في المحمية خلال فترة البحث، فقد تم صياغة قانون المحمية عام ١٩٠٢على غرار القانون البريطاني، القسم الخامس عشر، الذي أوكل النظر في القضايا المدنية والجنائية إلى اختصاص المحكمة العليا التي يجب أن تمارس الولاية القضائية على جميع الأشخاص وعلى جميع الأمور في المحمية، بقدر ما تسمح به الظروف، بما يتوافق مع جوهر القانون الساري وقتئذٍ في إنجلترا، ومع الصلاحيات المخولة ووفقًا للإجراءات والممارسات التي تتبعها المحاكم وقضاة الصلح في إنجلترا(١١٦).

أما المؤسسات العقابية في المحمية فنعني بها إدارة التحقيقات الجنائية، والمحاكم، والسجون.

**١- إدارة التحقيقات الجنائية:**

عاونت قوات الشرطة المشرفة على بعض السجون والمعتقلات في التحقيق في بعض القضايا، فتشير الوثائق إلى أن معتقل زومبا كان يضم قسمًا للتحقيقات الجنائية، ومكتبًا لرفع بصمات الأصابع. وبالإضافة إلى هذا اختص ضباط الشرطة في المناطق الجنوبية بتتبع الجريمة ومعدلاتها وإحصاءاتها بالتفصيل(١١٧). كانت هذه الإدارة تختص بالتحقيق المبدئي مع المتهمين أو المشتبه في تورطهم في جرائم(١١٨).

**٢- المحاكم:**

ويأتي في مقدمة محاكم نياسالاند، **المحكمة العليا** التي مارست السلطة القضائية الكاملة المدنية والجنائية على جميع الأشخاص وجميع المسائل في المحمية. وترفع الطعون من خلال المحكمة العليا، أمام محكمة استئناف شرق أفريقيا Court of Appeal for Eastern Africa ومقرها في مومباسا بكينيا(١١٩). وكانت هناك محاكم تابعة للمحكمة العليا، وهي:

**محاكم المقاطعات:** تختص بالنظر في قضايا السكان غير الأصليين، لا سيما القضايا المدنية التي لا يتجاوز المبلغ أو قيمة النزاع فيها مائتين وخمسين جنيهًا إسترلينيًا، وتنظر أيضًا في كل القضايا الجنائية باستثناء حكم الإعدام أو السجن الذي يتجاوز سبع سنوات، فهي تخضع لتأكيد المحكمة العليا.

**محاكم المقاطعات الفرعية:** تختص بالنظر في قضايا السكان غير الأصليين التي لا يتجاوز المبلغ أو القيمة المتنازع عليها خمسين جنيهًا إسترلينيًا، وفي القضايا الجنائية التي لا تتجاوز عقوبة السجن شهرًا واحدًا، أو غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات إسترلينية، أو كليهما.

**المحاكم المحلية الجزئية:** ذات الاختصاص المدني والجنائي على السكان الأصليين. وتختص بالنظر في عقوبات الحبس التي تتجاوز ستة أشهر، أو الغرامة التي تتجاوز خمسة

جنيهات إسترلينية، أو الجلد الذي يتجاوز اثنتي عشرة جلدة، وتخضع أحكامها لتأكيد المحكمة العليا.

**المحاكم المحلية الفرعية:** التي قد تنظر في أي قضية مدنية للسكان الأصليين، ويجوز لها في القضايا الجنائية الخاصة بأولئك السكان، وإصدار حكم بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، أو بغرامة لا تتجاوز جنيهًا إسترلينيًا، أو بالجلد الذي لا يتجاوز اثنتي عشرة جلدة؛ أو إذا زاد تقدير العقوبة عن تلك التقديرات، تخضع للتأكيد من قبل المحكمة المحلية الجزئية للمنطقة(١٢٠).

بالإضافة إلى تلك المحاكم، تم إنشاء **محاكم خاصة بالسكان الأصليين** في عام ١٩٣٣ ليخضع أمامها الأفريقيون(١٢١)، فمع تراجع اعتماد الدولة الاستعمارية على السلطة العسكرية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، ظهر ما يمكن تسميته "حقبة التعاون مع الحكام الأصليين"، وبدأ اعتماد نظام الحكم غير المباشر رسميًا في عام ١٩٣٣(١٢٢). ولكن للأسف أصبح هناك تلاعب بالقانون العرفي من قبل الحكام المحليين؛ لتعزيز سلطتهم، وبالتالي أصبح أولئك الحكام أدوات رئيسة للسلطة الاستعمارية.

انقسمت المحاكم التابعة للمحكمة العليا إلى محاكم من الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة؛ لمحاكمة السكان الأصليين والأجانب، وكان الأخيرون يمثلون أمام محاكم الدرجتين الأولى والثانية (محاكم المقاطعات) التي كان يشرف عليها حاكم كل مقاطعة مباشرة. أما السكان الأصليون فكانوا يمثلون أمام محكمة الدرجة الثالثة (المحاكم المحلية) التي عهد بها إلى مساعدي مفوضي المقاطعات(١٢٣).

وكان للمحاكم الفرعية سلطة تحويل القضايا الخطيرة للمحاكمة أمام المحكمة العليا، ولكن نادرًا ما يتم ذلك إلا في الحالات التي تشكل صعوبات واضحة، فكانت معظم قضايا القتل تنظر فيها المحاكم الفرعية من الدرجة الثانية، ويجوز لها أيضًا أن تنظر في قضايا القتل العمد والقتل غير العمد التي يكون فيها السكان الأصليون مدعى عليهم بموجب الإجراء المنصوص عليه في المادة (٢٠٢) من قانون الإجراءات الجنائية، الصادر في عام ١٩٢٩(١٢٤).

يتضح مما سبق أن المسئولية عن إقامة العدل على النحو الواجب في المحمية بالكامل كانت تقع على عاتق المحكمة العليا، فجميع الأحكام التي تتجاوز السجن لمدة ستة أشهر أو الجلد باثنتي عشرة جلدة تتطلب تأكيدًا من قبل المحكمة العليا(١٢٥)، والتي كان لها أيضًا الحق في تأكيد الأحكام الخاصة بقضايا القتل الصادرة عن المحاكم الفرعية من الدرجة الثانية، ووفقًا لولايتها القضائية والجنائية على المحاكم الفرعية في المقاطعات؛ صدقت المحكمة العليا على حوالي نصف أحكام قضايا القتل الخاصة بالسكان المحليين(١٢٦). وكان من اختصاص المحكمة العليا أيضًا النظر في الأحكام المتعلقة بالاستئناف، فكان من حق المتهم إذا أُدين بارتكاب جريمة قتل، الاستئناف في غضون ثلاثين يومًا أمام محكمة استئناف جلالة الملك لشرق أفريقيا(١٢٧).

أما فيما يتعلق بالمحاكم الأصلية التي أنشئت في عام ١٩٣٣، فقد أثارت هذه المحاكم استياء المسئولين الاستعماريين(١٢٨)، فقد اشتكى مفوضو المقاطعات من المحاكم المحلية لأنها في نظرهم كانت أكثر ترددًا في تطبيق عقوبات السجن، وتساهلها في تطبيق عقوبات التغريم. ففي عام ١٩٣٥، من بين ست آلاف وسبعمائة وخمس وثمانين قضية تمت محاكمتها في المقاطعة الجنوبية، لم يكن هناك سوى ستة وتسعين حكمًا بالسجن فقط(١٢٩). وقد انتقد بعض مفوضي المقاطعات في نياسالاند تساهل المحاكم المحلية في تنفيذ عقوبات التغريم، وأن هذا كان له أثره السلبي بالنسبة لإيرادات الدولة(١٣٠)، ومن ثم نستشف من هذه التصريحات لبعض مفوضي المقاطعات أن انتقاد تردد المحاكم المحلية في تنفيذ العقوبات لم يكن غرضه الحد من انتشار الجريمة، وبالتالي رأى بعض المسئولين الاستعماريين في العقوبة وسيلة لجمع المزيد من الأموال، دون إيلاء أهمية لتقويم وضبط السلوك الاجتماعي، ولهذا لم يكن مستغربًا أن تصبح السجون وسائل للاضطراب بدلاً من أن تردع المجرمين، وتحقق الاستقرار المجتمعي.

**٣- السجون وإدارتها وأوضاع السُجناء:**

سوف نتناول السجون الموجودة في نياسالاند، بالإضافة إلى الحديث عن الإشراف على السجون وإدارتها، ونفقاتها، أوضاع السُجناء.

**أ-السجون الموجودة في المحمية:**

في عام ١٩٠٥ أنشئ سجن خاص للأوروبيين في مقاطعة بلانتاير. كما أنشيء سجنان أحدهما للأوروبيين والآخر للسكان المحليين في مقاطعة شيرومو بجنوبي المحمية Chiromo. وفي مقاطعة نجارا Ngara أنشئ سجن للسكان الأصليين مكون من زنزانتين(١٣١). كما أقيم سجن زومبا المركزي بالإضافة إلى مستشفى ملحق به خلال العام نفسه(١٣٢). وخُصص سجن زومبا المركزي لاستقبال الأوروبيين والآسيويين والأفارقة المحكوم عليهم بأحكام طويلة المدى تتجاوز الستة أشهر، بالإضافة إلى معتادي الإجرام(١٣٣).

وبحلول عام ١٩٣٠ أنشئ تسعة عشر سجنًا محليًا، بالإضافة إلى سجن مؤقت أنشئ في مطار تشيليكا Chileka في منطقة بلانتاير في مكولاس في مقاطعة شاير العليا في عام ١٩٣٢(١٣٤). كما أنشئت سجون أخرى مؤقتة خصصت للأفارقة غير العائدين للإجرام الذين حُكم عليهم بالسجن لفترات قصيرة(١٣٥).

وخلال عام ١٩٣٤ تم إنشاء معسكر اعتقال في مطار زومبا(١٣٦). وأنشئ سجن جديد في ليلونجوي Lilongwe في عام ١٩٣٦(١٣٧).

مما سبق يتضح أن أعداد السجون زادت في المحمية منذ عام ١٩٣٠، ويرجع ذلك إلى عجز السجون الموجودة قبل العام المذكور عن استيعاب أعداد السجناء التي تزايدت خلال فترات الكساد، نتيجة عجز الكثيرين عن سداد الضرائب، إذ أصبح هناك متوسط واحد من كل ستمائة وسبعين مواطنًا أفريقيًا عوقب بالسجن، فأصبحت سعة السجون أقل من طاقتها الاستيعابية بكثير(١٣٨).

أما بالنسبة للمجرمين الذين كانوا يعانون من أمراض عقلية كالجنون، فقد خصص لهم ملجأ خاص بهم في زومبا، عرف باسم ملجأ زومبا للمجانين Zomba Lunatic Asylum (١٣٩) والذي أنشئ لأول مرة كجناح للسجن المركزي في عام ١٩١٠ بدافع الحاجة إلى فصل الجُناة المجانين عن المجرمين الآخرين. وعلى الرغم من الاقتراحات التي قدمت في الثلاثينيات من القرن العشرين بضرورة تولي القسم الطبي حق الإشراف على ملجأ المجانين، فقد ظل تحت إدارة السجون حتى عام ١٩٥١(١٤٠).

وقد اختيرت السجون لتكون مقرًا لبعض المجانين والمرضى النفسيين سواءً ارتكبوا جرائم أم لم يرتكبوها، حيث اعتقل بعضهم، وزج بهم في سجون المقاطعات(١٤١)، واحتجزوا احتجازًا آمنًا؛ لتجنيب المجتمع أضرارهم، حتى يتم الاطمئنان إلى إمكانية إطلاق سراحهم وفق شهادة من إدارة السجن تفيد ذلك(١٤٢).

وكانت هناك ملاجئ خاصة بالمجانين، ففي عام ١٩٣٦ كانت هناك غرفة مخصصة لأحد المجانين الأوروبيين، وأخرى لأحد الآسيويين، بالإضافة إلى سبعة وثمانين من الذكور الأفارقة. وقد خُصص للمجانين الأفارقة خمس وثمانون غرفة انفرادية، بالإضافة إلى جناح جماعي مخصص لاستيعاب عشرة نزلاء. أما قسم الإناث فكان يشتمل على عشرين غرفة احتجاز مفردة. وبجوار تلك الغرف كان هناك جناح للمراقبة مكون من تسع غرف مفردة، بالإضافة إلى مستشفى يضم عشرة أسِرَّة(١٤٣).

**ب-الإشراف على السجون وإدارتها:**

خضعت هذه السجون للرقابة العامة لرئيس مفتشي السجون وهو أيضًا مفوض الشرطة. وكان يشرف على السجن المركزي في زومبا مراقب أوروبي يساعده نائب، ومراقب، ومائة وستة من الحُرَّاس والسَجَّانين من السكان الأصليين(١٤٤)؛ إذ كان يتم تجنيد طاقم الحرس من الأفارقة(١٤٥). وكان الضباط الأوروبيون يشرفون على السجن المركزي، وسجون المقاطعات(١٤٦).

وقد نظم سجن زومبا المركزي، فكان يتكون من القسم الأوروبي، ويضم خمس زنازين فردية. والقسم غير الأوروبي كان مكونًا من مبنيين، احتوى أحدهما على ثمانية وعشرين عنبرًا، منها اثنا عشر عنبرًا يسع الواحد منها ثمانية سجناء، وستة عشر عنبرًا يسع الواحد منها اثني عشر سجينًا. كما كان هناك أربع زنازين فردية للآسيويين، وثمان وخمسون زنزانة مفردة للذكور الأفارقة، وستة عنابر مشتركة سعة الواحد منها ثمانية سجناء، كما كان هناك أربعة أجنحة، سعة الواحد منها عشرة سجناء. أما قسم النساء فكان يحتوي على جناح واحد وأربع زنازين.

وكان السجناء يصنفون على النحو التالي:

القسم الأول- السجناء المحكوم عليهم بالسجن مع أو بدون الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فما فوق.

القسم الثاني- السجناء المحكوم عليهم بالسجن أو بدون الأشغال الشاقة مدة تقل عن ثلاث سنوات.

وكان يتم تصنيف المساجين في كل قسم على النحو التالي شخصيتهم وسوابقهم بقدر ما يمكن التأكد منها:

الدرجة أ- لم يسبق إدانته بجريمة خطيرة وليس معتاد الإجرام.

الدرجة ب- سبق إدانته أو إجرامه بشكل معتاد(١٤٧).

خضع سجن زومبا لإشراف مسئول عسكري، أما سجن بلانتاير فكان يخضع للمقيم في منطقة بلانتاير. وكان لدى كل مقاطعة ومنطقة فرعية سجن للسجناء المحليين المحكوم عليهم بالسجن لفترات قصيرة(١٤٨).

كان يتعين على مشرفي أو أمناء السجون في أي منطقة في كل جلسة من جلسات المحكمة المنعقدة لمحاكمة القضايا الجنائية لتلك المنطقة، أن يقوموا بتسليم قائمة للمحكمة بجميع الأشخاص المحبوسين في سجونهم؛ ويجب أن تتضمن هذه القائمة:

١- اسم كل سجين
٢- تاريخ ومكان الإيداع في السجن
٣- سبب السجن
٤- الفترة التي ارتكبت فيها الجناية
٥- اسم قاضي التحقيق أو قاضي الصلح(١٤٩)

**ج- نفقات السجون:**

بلغ إجمالي النفقات على السجون وملجأ المجانين حوالي ألفين وخمسمائة وتسعة جنيهًا إسترلينيًا خلال عام ١٩١٣-١٩١٤(١٥٠)، بينما بلغت هذه النفقات ألفين ومائتين وواحد وعشرين جنيهًا إسترلينيًا خلال عام ١٩١٤-١٩١٥(١٥١).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تضاعفت نفقات السجون، فوفقًا للإحصاءات المتاحة بلغت التكلفة التقديرية لنفقات السجون عام ١٩٢٣ حوالي أربعة آلاف ومائتين وواحد وتسعين جنيهًا إسترلينيًا(١٥٢). بينما بلغت حوالي أربعة آلاف وخمسمائة واثنين وثلاثين جنيهًا إسترلينيًا عام ١٩٢٤(١٥٣)، وحوالي أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة جنيهًا إسترلينيًا في عام ١٩٢٥(١٥٤)، وأربعة آلاف وتسعمائة وخمس وتسعين جنيهًا إسترلينيًا عام ١٩٢٧(١٥٥)، وبلغت في عام ١٩٢٨ حوالي خمسة آلاف وسبعمائة وثلاثة وثلاثين جنيهًا إسترلينيًا(١٥٦)، وبلغت خمسة آلاف وستمائة وتسعة وأربعين جنيهًا إسترلينيًا عام ١٩٢٩(١٥٧). وفي عام ١٩٣٠ بلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وتسعين جنيهًا إسترلينيًا(١٥٨).

**د- أوضاع السُجناء:**

أفادت التقارير الوثائقية بأنه جرت الاستفادة من إلزام السجناء بالعمل في بعض الحرف، وقد بدأ العمل بسياسة توزيع حصص من العمل على السجناء الأصليين عام ١٩١٤، ودخلت هذه السياسة حيز التشغيل الكامل في أبريل ١٩١٥. ويفيد المسئولون الاستعماريون أن هذا النظام كانت له آثاره الإيجابية في تحسن عام في صحة السجناء، فضلاً عن المردود الإيجابي على الصعيد المادي، فقد عُهد إلى المساجين بالعمل في زراعة المحاصيل الغذائية، وأصبحوا بهذه الطريقة يساهمون إلى حد كبير في نفقات طعامهم، ونفقات صيانة السجون، وتم اتباع هذا النظام في أغلب سجون المقاطعات(١٥٩)، إذ جرى تدريب السجناء لفترات طويلة لإلحاقهم بسوق العمل عند انتهاء مدة عقوبتهم(١٦٠).

وقد تم إعداد تدريب تقني في ورش عمل السجون تشمل هذه المهن النجارة، والسمكرة، والخياطة، والنسيج، وما إلى ذلك(١٦١). كما كانت هناك ورش للحدادة يتم فيها بعض الصناعات مثل الدلاء، والأحواض، والأكواب، وغيرها. وكان يوجد أيضًا ورش نجارة، وأخرى لصنع الأحذية، وورش خياطة أنجزت عدة مئات من الستر والسراويل يتم تصنيعها سنويًا. كما تم تشغيل المساجين في عمليات حرق الطوب اللبن، وتصنيع السلال والخيوط(١٦٢).

أما عن الأحوال الصحية للسجناء فقد خصصت مستشفى داخل الجدران الرئيسية للسجن. وخارج جدران السجن كانت هناك أقسام معزولة عبارة عن عنبر به أربع زنزانات للأمراض

التناسلية، وجناح واحد يضم أربع زنزانات لمرضى الجذام، وجناحين متصلين بأربع زنزانات للحالات المعدية(١٦٣).

وأنشئت حدائق بالسجن ليستفيد بها السجناء، وتم تأسيسها في كل من سجن زومبا المركزي، وفي سجون المقاطعات حيثما توفرت الأرض المناسبة. وتشير التقارير إلى أن هذه الحدائق كانت مفيدة لصحة السجناء وناتج عملهم(١٦٤).

ورغم ما تؤكده التقارير الوثائقية عن الحالة الصحية الجيدة جدًا للسجناء، والاهتمام بهم، نستشف من ذات التقارير معاناة السجناء من عدد من الأمراض الخطيرة التي أدت لوفيات، إذ يفيد تقرير ١٩٠٦ معاناة المساجين من بعض الأمراض التي انتشرت بينهم مثل: الالتهاب المعوي الحاد المعروف بالزحار (الدوسنتاريا)، والقرحة، وحمى الملاريا، والإسهال، والتهاب الشعب الهوائية؛ ولذا توفي ستة سجناء خلال العام؛ نتيجة لتلك الأمراض، إذ توفي ثلاث حالات بسبب الزحار، وحالتين بالالتهاب الرئوي، وحالة واحدة بالإسهال(١٦٥). كما شهد عام ١٩٠٧ تفشى جائحة الالتهاب الرئوي الحاد وكان معدل الوفيات مرتفع للغاية، إذ بلغ ٥٠ % من المصابين في القرى خلال شهور مايو ويونيو ويوليو، لدرجة أن الحالات الشديدة بين السكان كانت لا تلقى اهتمامًا، ووصل الوباء إلى السجون، وكان يتم علاج المساجين في المستشفيات الملحقة بالسجون. فنتيجة لهذا الوباء كان يحدث تسمم للدم، وكان من أعراضه أيضًا، التهاب بالرئة مع أعراض سحائية ملحوظة، بالإضافة إلى تكون البلغم، وسعال طفيف، مع ضيق في التنفس، ووجود بعض العلامات الجسدية، والتهاب القصبة الهوائية(١٦٦).

وحسب تقرير عام ١٩٣٠ عانى اثنا عشر مسجونًا من بعض الأمراض مثل ديدان الأنكلستوما التي تصيب جدار الأمعاء، وكان هناك أربعة مساجين مصابين بمرض البلاجرا الناتج عن سوء التغذية، بالإضافة إلى اثنين كانوا مصابين بالالتهاب الرئوي(١٦٧). وبالنظر لمعطيات هذه التقارير يبدو أن الاحتياطات التي اتخذتها إدارة السجون لم تكن كافية للحفاظ على صحة السجناء، فأغلب الأمراض يلاحظ أنها انتشرت داخل السجون نتيجة للعدوى أو سوء التهوية التي تسببت في أمراض معدية وأخرى تنفسية، فضلاً عن بعض الأمراض التي

انتشرت نتيجة سوء التغذية، وكل هذا يشير إلى قصور إدارة السجون في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على صحة السجناء الذين راح بعضهم ضحية لهذه الأمراض الفتاكة.

يؤكد هذا أيضًا أنه بالرغم من أن تقارير الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٧ أفادت بأن الصحة العامة للسجناء جيدة جدا؛ تشير الإحصاءات إلى دخول ثمانمائة وواحد وثلاثين سجينًا المستشفى في عام ١٩٣١، بينما في العام التالي دخل المستشفى ستمائة وواحد وثمانون سجينًا، ثم وصل العدد إلى سبعمائة وثلاثة وأربعين سجينًا في عام ١٩٣٣، وإلى ثمانمائة وستة وأربعين سجينًا دخلوا المستشفى عام ١٩٣٤، وزاد هذا العدد زيادة كبيرة عام ١٩٣٦ ليسجل أكثر من ثلاثة آلاف سجين دخلوا المستشفى. وعانى ستمائة واثنان وعشرون سجينًا من أمراض ودخلوا المستشفى عام ١٩٣٦، وقل هذا العدد عام ١٩٣٧ ليصبح عدد السجناء الذين دخلوا المستشفى أربعمائة وأربعة سجناء. أما عدد الوفيات نتيجة لهذه الأمراض فقد بلغ سبع حالات وفاة عام ١٩٣٠، وأربع عشرة حالة عام ١٩٣١، وإحدى عشرة حالة في العام التالي، وتسع حالات عام ١٩٣٣، وعشرون حالة عام ١٩٣٤، وأربع عشرة حالة في عام ١٩٣٥، وتسع حالات في عام ١٩٣٦، وثمان حالات عام ١٩٣٧[١٦٨].

وخلال عام ١٩٣٦ تسجل الإحصاءات وفاة بعض المساجين من المجانين، إذ توفي أربعة رجال أفارقة، منها حالة بسبب مرض الجذام، وأخرى بالسل الرئوي، والثالثة بالصرع، أما الرابعة فقد توفيت نتيجة التهاب القولون المعدي[١٦٩].

**خامسًا- نظرة الوطنيين الأفارقة للجريمة، وموقفهم من العقوبات المفروضة:**

سعت الإدارة الاستعمارية إلى حشد أيدي عاملة رخيصة لمشروعات الحكومة والمصالح الرأسمالية الأوروبية، ولجأت في سبيل ذلك إلى استخدام السخرة وفرض الضرائب الباهظة على الوطنيين، وجرت عمليات تنطوي على القسر والإرهاب لتجنيد الأفريقيين للعمل في كل وسط أفريقيا سواء في مزارع الأوروبيين في نياسالاند، أو إجبارهم على العمل في المناجم في روديسيا الشمالية (زامبيا)، وفي مزارع المطاط في الكونغو. كما كان القانون يفرض على الفلاحين من سكان الريف العمل لعدد معين من الأسابيع بلا مقابل في مشروعات الأشغال العامة، وإلا تعرضوا للسجن الفوري[١٧٠].

في ضوء ذلك لم يجد الوطنيون الأفارقة بُدًا من معارضة تلك السياسات المجحفة، من ذلك ما حدث عام ١٩٠٧ حينما عارض الوطنيون دفع ضريبة الكوخ والمطالب التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على موارد العمالة المحلية، وقد أسهم في حدوث هذه المقاومة الوطنية ظهور سيدة ادعت النبوة تدعى شانجيري Chanjiri في جنوب نياسالاند على الحدود مع شرق أفريقيا البرتغالية (موزمبيق حاليًا)، ووعدت شانجيري الوطنيين بأن الأوروبيين سيغادرون البلاد بنهاية العام المذكور، وبالتالي فلا داعي لدفع الضرائب، وبالرغم من تجمع عدد كبير من الأتباع حول هذه السيدة إلا أن الحكومة الاستعمارية لم تعر المسألة اهتمامًا يذكر في البداية إلى أن فوجئت بأن الموارد الضريبية مع نهاية العام سجلت نقصًا قدره ثلاثة آلاف جنيهًا إسترلينيًا، وزاد قلق المسئولين الاستعماريين حينما لاحظوا أن شانجيري اكتسبت كثيرًا من زعماء قبائل الياو Yao، الذين رفضوا تحصيل الضرائب نيابة عن الدولة، فما كان من الإدارة الاستعمارية إلا أن حذرت شانجيري تحذيرًا شديد اللهجة، وطلبت من السلطات البرتغالية إبعاد تلك المرأة عن الحدود البريطانية(١٧١).

أيضًا حاول بعض قادة الكفاح الوطني في نياسالاند منذ وقت مبكر الاستفادة من السخط الشعبي بين الفلاحين والعمال، فحاول الزعيم كاموانا (١٨٧٢-١٩٥٦) Elliot Kenan Kamwana الاستفادة وحشد التأييد لحركة من الفلاحين الساخطين من قبائل التونجا Tonga، والنجوني Ngoni، والسينا Sena، والتومبوكا Tumbuka لمعارضة السياسات الاستعمارية، وخاصة العقوبات المجحفة بحق الأفارقة، ولكنه كان يفضل المعارضة السلمية، من خلال التنديد بتلك السياسات في منطقة خليج نخاتا Nkhata Bay شمال نياسالاند في أواخر عام ١٩٠٨، فتم اعتقاله بعد ستة أشهر فقط في أبريل عام ١٩٠٩. كما وجه جون تشيلمبوي نداءه في عام ١٩١٥ إلى الجماهير الريفية الساخطة من السخرة والاستغلال الضرائبي والاقتصادي بوجهٍ عام، ونظام العقوبات في المحمية، ولاقى تأييدًا واسعًا من الوطنيين إلى أن قبض عليه وأعدم لأنه كان يفضل العمل المسلح على عكس كاموانا(١٧٢).

وعلى كلٍ، أتت هذه الانتفاضات والحركات الاحتجاجية ثمارها في حمل الأفارقة على رفض تعسف الإدارة الاستعمارية، بما في ذلك العقوبات المفروضة، وخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والعقوبات المفروضة عليها، فحينما كان يحل وقت وصول جباة الضرائب

كان يلجأ أبناء القرى للهرب تاركين وراءهم المرضى والعميان والمسنين المعفيين من الضريبة، وشاع هذا الأمر في كل مكان من وسط أفريقيا(١٧٣). وكان بإمكان السكان الريفيين المقيمين على الحدود عبور تلك الحدود والهروب بسهولة أمام جباة الضرائب، للإفلات من الدفع وكذا من العقوبة. وقد استخدم هذه الاستراتيجية الأفراد الساخطون من السكان الريفيين في منطقة ميلانجي Melanje الواقعة على امتداد الحدود بين نياسالاند وموزمبيق(١٧٤).

في واقع الأمر لم يعُد الأفارقة انتفاضاتهم وتعديهم على مؤسسات الحكم الاستعماري أو ما أطلق عليه "أعمال الشغب" من قبيل الجرائم، ولم تكن تلك الأعمال سوى ردة فعل طبيعية لسياسة النهب الاستعماري التي رافقها معاملة قاسية للوطنيين منذ بدايات القرن العشرين، ولأجل ذلك عارض الوطنيون تلك السياسة، وقد أكدت صحيفة The Central African Times هذا الشعور المرير في مقال لها عنوانه "عهد الإرهاب في ظل الحكم البريطاني"، وأكدت أيضًا أن غرفة الزراعة والتجارة في نياسالاند تقدمت بشكوى للحكومة الاستعمارية من خطورة سوء معاملة المواطنين وأن نتيجة ذلك هو تعديهم على أراضي المستوطنين البيض(١٧٥).

وفي مقال آخر أكدت ذات الصحيفة أن سياسة النهب الاستعماري انطوت على تجاوزات فجة بحق الوطنيين رجالاً ونساء، منها على سبيل المثال فرض العمل الإجباري على الرجال والنساء في مزارع البيض، ولم تسلم النساء من العنف، إذ تم ضربهن، واغتصابهن أحيانًا من قبل رجال الشرطة، وهو أمر كان يسبب حالة شديدة من الذعر أو الخوف بمجرد دخول قوات الشرطة أية مقاطعة أو قرية، وكان النساء يسارعن بالهرب من قراهن(١٧٦).

والمثير للدهشة أنه حينما تظاهرت الإدارة الاستعمارية بمحاولة معالجة المسألة وعينت لجنة للتحقيق، واستمعت لشكاوى الوطنيين، وخاصة النساء فيما يتعلق بتعرضهن للاغتصاب والضرب، اتبع المحققون أسلوب "إلقاء اللوم على الضحية"، وقالوا بعدم وجود أدلة طبية تثبت صحة وقوع هذه الجرائم، ولم يتورع أولئك المحققون عن التشكيك في عفة بعض النساء المحليات. وتلك الشواهد تؤكد أن النظام القضائي في المحمية لم يكن سوى جزءًا لا يتجزأ من نظام أوسع من الهيمنة والقهر للأفارقة من قبل المستعمرين وقدم تبريرًا للعنف الذي تعرضوا

له، وعلاوة على ذلك كان هدف النظام القضائي ترسيخ رسالة واضحة مفادها أن الدولة الاستعمارية لن تتسامح مع أي شكل من أشكال المقاومة الأفريقية(١٧٧).

وبوجهٍ عام، أثارت ألوان القهر والتسلط هذه احتجاجات الأفارقة ضد سياسات المستعمر، وتكررت تلك الاحتجاجات بين الفلاحين والعمال بهدف تخفيف وطأة المظالم التي أثقلت كاهلهم، وكانت تلك الاحتجاجات تُمارس يوميًا ولم يرَ فيها المستعمر سوى أنها "عصيان، وتمرد، وجريمة". أما النظرة التحليلية الثاقبة والمحايدة فيجب أن تعد هذه الاحتجاجات وسائل مشروعة، وفصلاً مهمًا من فصول المقاومة والكفاح الأفريقي ضد الاستعمار، بدلاً من أن يُعد صاحب الحق مجرمًا. فمثلما كان يفعل العبيد في أمريكا الجنوبية، كان كثير من الفلاحين والعمال الأفارقة في نياسالاند وغيرها يثأرون لأنفسهم من النظام القمعي بطرق غير مباشرة، فكانوا يعبرون عن عدائهم للمستعمر بالتهرب من دفع الضرائب أو السطو على ممتلكات الأوروبيين خلسة أو التباطؤ في العمل ونحو ذلك(١٧٨). والغريب أن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت تفسر تلك الاحتجاجات على أنها جرائم تنم عن جهل الأفارقة ورجعيتهم وميلهم للعنف، وكان الأحرى بها أن تُفسر على أنها دليلاً على سخط الأفارقة.

**سادسًا- تقييم لدور الإدارة الاستعمارية في مكافحة الجريمة:**

كان النظام القانوني الذي اتبع في محمية نياسالاند بدائيًا في أحسن الأحوال، باعتراف ممارسي هذا النظام أنفسهم، فحتى عشرينيات القرن العشرين، كان الهيكل بأكمله من محاكم الصلح إلى المحكمة العليا يشرف عليه قاضيان مؤهلان فقط(١٧٩)، وكانت أغلبية القضايا يبت فيها الضباط الإداريون الذين يعملون كقضاة في مناطقهم. نظريًا وقعت مسئولية إقامة العدل حصريًا على عاتق القضاة الأوروبيين قبل إنشاء محاكم السكان الأصليين في عام 1933. ومع ذلك أثبتت الممارسة العملية، على الجزء الأكبر من نياسالاند، بما في ذلك الشمال والمقاطعات الوسطى ووادي شاير، أن القضايا التي وصلت إلى محاكم الصلح عادة ما كانت تعرض على الاستئناف من قبل المدعين أنفسهم، كما كشفت الجهود المحلية الذاتية لتحقيق العدالة –في ظل عدم رضاء الوطنيين عن العدالة التي تقيمها الدولة الاستعمارية– عن عجز الدولة الاستعمارية خاصة في حالات القتل أو الاشتباه في السحر، والتي ثبت أن القوانين الاستعمارية غير مجهزة للتعامل معها(١٨٠).

وأبلغ دليل على فشل الإدارة الاستعمارية في مواجهة الجريمة، وعدم سعيها للعمل لصالح المجتمع؛ ذلك التصريح الذي أطلقه تشارلز كليفتون روبرتس Charles Clifton Roberts الذي عمل قاضيًا ووصل لمنصب نائب النائب العام في محمية نياسالاند، حيث صرح في عام ١٩٣٧ قائلاً "إن فكرة وجوب قمع الجريمة من أجل المنفعة العامة، وأن تكون العقوبة إنسانية، وأن تهدف إلى إصلاح الجاني، لم تتحقق إلا مؤخرًا"(١٨١).

لقد تبنت بريطانيا خلال معظم فترات استعمارها لنياسالاند خصائص الهيمنة الكاملة لقمع جميع أشكال المقاومة الأفريقية، فأنشأت أجهزة تمكنها من الهيمنة المنشودة، كان على رأسها جهاز الشرطة الذي وقع على عاتقه تأديب ومعاقبة المشاغبين والمجرمين الذين لم يلتزموا بالقانون والنظام الذي وضعته الحكومة الاستعمارية لتحقيق أقصى درجات الاستفادة ولنهب ما أمكنها من خيرات الأفارقة، فأصبح النظام الذي ينشده المستعمر يستند على مراقبة العمال الأفارقة، وفرض نظام صارم لتحصيل الضرائب، وإجبار الأفارقة على تسليم الأراضي والممتلكات والماشية، وعمد المستعمر إلى إحداث تصدع في البنية المجتمعية حينما نجح في استقطاب بعض المنتفعين من الأفارقة واستخدمهم في قطاعات الشرطة والسجون والضرائب وغيرها؛ ليكرهوا أقرانهم على الانصياع لمطالب السلطة الاستعمارية، والخضوع لسياسة تزعم حمل وسائل المدنية والتحضر، والرفاهية للسكان الأصليين(١٨٢). ومن هنا يظهر لنا أن ما عدته الإدارة الاستعمارية في كثير من الأحيان خروجًا عن القانون والنظام في المحمية لم يكن سوى شكلًا من أشكال مقاومة الوطنيين الأفارقة ورفضهم لتلك السياسات كما سبق القول، ومن عجبٍ أن تتشدق التقارير الاستعمارية البريطانية بالمساعي الحميدة لبريطانيا للأخذ بأيدي أولئك الوطنيين نحو سبل التحضر والرفاهية، وتوظف أقلامًا أخرى تنبري للبحث عن أسباب وحشية الأفارقة، وجنوحهم نحو العمل الإجرامي!

ولهذا أصاب البعض حينما ذهبوا إلى أن استراتيجية السجون الاستعمارية البريطانية ركزت على تقييد الأجساد بدلاً من ضبط العقول وإعادة تأهيل الجُناة، إذ كان همها تعزيز سلطة الاستعمار وتسهيل السيطرة على الاقتصاد، وبالتالي فإن السجون الاستعمارية عززت الفصل الاجتماعي والسياسي بين الأعراق لصالح الأقلية البيضاء(١٨٣). ومن ثم وصل أحد الباحثين إلى استنتاج مفاده أن حوالي ١٥٪ فقط من الحوادث المسجلة كجرائم في نياسالاند خلال

العهد الاستعماري، يمكن أن ينطبق عليه المعنى العادي المتعارف عليه لكلمة "جريمة"، إذ أن أغلب الحوادث التي عدتها الإدارة الاستعمارية جرائم تمثلت في التهرب من دفع الضرائب وخاصة ضريبة الكوخ المجحفة، أو الفرار من العمل الإلزامي، وبالتالي فهي جرائم وعقوبات تأديبية لتنظيم وتسهيل السيطرة الاستعمارية(١٨٤).

## خاتمة

بعد البحث في موضوع الجرائم والعقوبات في محمية نياسالاند خلال الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٣٨، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها:

إذا كانت المعاجم اللغوية قد اتفقت على أن مصطلح الجريمة يشير إلى ارتكاب أو فعل جُرم أو ذنبٍ ما، فإن كثيرًا من التهم التي أُدين بها الأفريقيون من طرف الإدارة الاستعمارية البريطانية لم تكن جريمةً بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، بل هي ردة فعل على المظالم التي عانى منها الوطنيون، وتعد في واقع الأمر فصلاً من فصول المقاومة الأفريقية المبكرة ضد استبداد المستعمر، الذي زعم أنه بصدد أداء رسالة حضارية، أحد أركانها تقويم سلوكيات العنف والإجرام لدى الأفارقة.

واتساقًا مع هذا، ثبت من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من تعدد مسببات الجريمة في مجتمع نياسالاند خلال فترة البحث، فإن سياسات المستعمر تعد أهم هذه المسببات على الإطلاق، بل لا نبالغ إذا قلنا أن الجريمة لم تكن سوى نتيجة منطقية لتلكم السياسات. وليس هذا فحسب بل يمكن القول بأن الأسباب الأخرى لانتشار الجريمة في نياسالاند والمتمثلة في الاعتبارات الاقتصادية للمستعمر، وانخفاض المستوى المعيشي للوطنيين الأفارقة، والعوامل الطبيعية من جفافٍ وغيرها، تشير أيضًا إلى قصور واضح من طرف الإدارة الاستعمارية. وانتهت الدراسة أيضًا إلى وجود أسباب أخرى للجريمة، أقل تأثيرًا من سابقتها، ومنها: عودة بعض معتادي الإجرام ذوي الخبرة إلى نياسالاند، والخلافات الزوجية.

وفيما يتعلق بأبرز الجرائم فقد أكدت الدراسة على بعض الشواهد المهمة؛ منها أنه في ضوء التقارير والإحصاءات المتاحة يمكن تصنيف الجرائم التي أحيلت للمحكمة العليا في نياسالاند خلال فترة البحث إلى جرائم ذات طابع: سياسي، واقتصادي، وإداري، واجتماعي. وبالنظر في هذا التصنيف وضح من خلال الدراسة أن الجرائم ذات الطابع السياسي والاقتصادي والإداري كانت هي الأبرز، والأكثر عددًا مقارنة بالجرائم ذات الطابع الاجتماعي التي وردت بأعداد محدودة وطبيعية للغاية، وهو ما يؤكد ما سبق قوله أن أغلب الجرائم لم تكن لتظهر على هذا النحو لولا سياسات الإدارة الاستعمارية وطبيعة تصنيفها للجرائم، ويتأكد أيضًا زيف الادعاء القائل بأن الأفارقة لديهم جنوح فطري نحو العنف والجريمة.

أما بالنسبة للعقوبات فقد انتهت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها، أن العقوبات التي طبقتها الإدارة الاستعمارية ضد الجرائم، لم تكن سوى جزءًا من نظام الهيمنة الإمبريالي البريطاني، سعى بكل شدة لقمع أي انتفاضة ضد الحكم الاستعماري ووقف ضد أي محاولة للتعبير الأفريقي عن الرفض والاحتجاج؛ لئلا يعرقل الأفارقة المكاسب الاقتصادية المرجوة، بغض النظر عن اعتبارات التقويم وتأهيل الجناة لإعادة إدماجهم في المجتمع، وهي الاعتبارات التي يفترض أن تسعى أي عقوبة لمراعاتها.

وبينت الدراسة اهتمام الإدارة الاستعمارية بإنشاء المؤسسات العقابية كالمحاكم والسجون، وأحكمت قبضتها عليها، وأسندت مهمة الإشراف عليها لمسئولين بريطانيين، يعاونهم بعض الأفارقة، لتحقيق الهيمنة الكاملة، والأهداف الاستعمارية المطلوبة.

وانتهت هذه الدراسة في تقييمها لدور الإدارة الاستعمارية البريطانية في مواجهة الجريمة في نياسالاند، إلى القصور الواضح في أداء هذه المهمة، وأن النظام القانوني الذي اتبع في المحمية كان بدائيًا في أحسن الأحوال؛ وهذا أمر بدهي طالما أن الهدف لم يكن مواجهة الجريمة أو تقويم الجناة، وإنما الوقوف بحزم أمام كل بادرة أفريقية للاحتجاج أو الرفض كما أسلفنا الذكر.

## الملاحق

### (١)- خريطة لمحمية نياسالاند ومقاطعاتها[١٨٥]

## (٢)- جداول إحصائية ببعض الجرائم التي أحيلت للمحكمة العليا في نياسالاند

| (١)- حالات الجرائم ضد الأشخاص التي أحيلت للمحكمة العليا وفقًا لتقارير الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤(١٨٦) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تقرير عام ١٩٠٧-١٩٠٨ | تقرير عام ١٩٠٨-١٩٠٩ | تقرير عام ١٩٠٩-١٩١٠ | تقرير عام ١٩١٠-١٩١١ | تقرير عام ١٩١١-١٩١٢ | تقرير عام ١٩١٢-١٩١٣ | تقرير عام ١٩١٣-١٩١٤ |
| ٥ | ١١ | ٢٤ | ٢٧ | ٢٣ | ٢٦ | ٥ |
| (٢)- حالات الجرائم ضد الممتلكات التي أحيلت للمحكمة العليا وفقًا لتقارير الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤(١٨٧) | | | | | | |
| تقرير عام ١٩٠٧-١٩٠٨ | تقرير عام ١٩٠٨-١٩٠٩ | تقرير عام ١٩٠٩-١٩١٠ | تقرير عام ١٩١٠-١٩١١ | تقرير عام ١٩١١-١٩١٢ | تقرير عام ١٩١٢-١٩١٣ | تقرير عام ١٩١٣-١٩١٤ |
| ٢١ | ٣٧ | ٣٢ | ٣٠ | ١١ | ٣٨ | ٢٥ |

| (3) -حالات جرائم السرقة بالإكراه التي أحيلت للمحكمة العليا في الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤(١٨٨) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تقرير عام ١٩٠٧-١٩٠٨ | تقرير عام ١٩٠٨-١٩٠٩ | تقرير عام ١٩٠٩-١٩١٠ | تقرير عام ١٩١٠-١٩١١ | تقرير عام ١٩١١-١٩١٢ | تقرير عام ١٩١٢-١٩١٣ | تقرير عام ١٩١٣-١٩١٤ |
| ٦ | ٥ | ٩ | - | - | ٣ | - |

| (٤)- حالات جرائم الاغتصاب التي أحيلت للمحكمة العليا وفقًا لتقارير الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤(١٨٩) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تقرير عام ١٩٠٧-١٩٠٨ | تقرير عام ١٩٠٨-١٩٠٩ | تقرير عام ١٩٠٩-١٩١٠ | تقرير عام ١٩١٠-١٩١١ | تقرير عام ١٩١١-١٩١٢ | تقرير عام ١٩١٢-١٩١٣ | تقرير عام ١٩١٣-١٩١٤ |
| ٤ | ٢ | ٣ | ١ | ٢ | ١ | ٤ |

(٣)- حكام محمية نياسالاند من البريطانيين خلال فترة البحث[١٩٠]

| م | الاسم | الفترة |
|---|---|---|
| ١ | السير هاري هاميلتون جونستون Sir Harry Hamilton Johnston | ١٨٩١-١٨٩٦ |
| ٢ | السير ألفريد شارب Sir Alfred Sharpe | ١٨٩٦-١٩٠٧ |
| ٣ | السير وليام هنري مانينج Sir William Henry Manning | ٢أكتوبر ١٩٠٧- ١مايو ١٩٠٨ |
| ٤ | السير ألفريد شارب Sir Alfred Sharpe | ١مايو ١٩٠٨- ١أبريل ١٩١٠ |
| ٥ | فرانسيس بارو بيرس Francis Barrow Pearce | ١أبريل ١٩١٠- ٤يوليو ١٩١٠ |
| ٦ | هنري ريتشارد ويلز Henry Richard Wallis | ٤يوليو ١٩١٠- ٦فبراير ١٩١١ |
| ٧ | السير وليام هنري مانينج Sir William Henry Manning | ٦فبراير ١٩١١- ٢٣سبتمبر ١٩١٣ |
| ٨ | جورج سميث George Smith | ٢٣سبتمبر ١٩١٣- ١٢أبريل ١٩٢٣ |
| ٩ | ريتشارد سيمز دونكين رانكاين Rankine Richard Sims Donkin | ١٢أبريل ١٩٢٣- ٢٧مارس ١٩٢٤ |
| ١٠ | السير تشارلز كالفيرت بورينج Sir Charles Calvert Bowring | ٢٧مارس ١٩٢٤- ٣٠مايو ١٩٢٩ |
| ١١ | ولفريد دافيدسون- هيوستن Wilfred Davidson-Houston | ٣٠مايو ١٩٢٩- ٧نوفمبر ١٩٢٩ |
| ١٢ | شينتون وايتليج توماس | ٧نوفمبر ١٩٢٩- ٢٢نوفمبر |

| | | |
|---|---|---|
| | Shenton Whitelegge Thomas | ١٩٣٢ |
| ١٣ | السير هربرت وينثروب يونج<br>Sir Hubert Winthrop Young | ٢٢نوفمبر ١٩٣٢- ٩أبريل ١٩٣٤ |
| ١٤ | كينيث لامبيرت هول Kenneth Lambert Hall | ٩أبريل ١٩٣٤- ٢١سبتمبر ١٩٣٤ |
| ١٥ | السير هارولد باكستير<br>Sir Harold Baxter Kittermaster | ٢١سبتمبر ١٩٣٤- ٢٠مارس ١٩٣٩ |

**(٤)- شهادة عمل**[١٩١]

أقر بموجب هذه الشهادة بأن المواطن المدعو..... قد عمل لديَّ مقابل أجر وفقًا للمعدلات الحالية هنا في نياسالاند لمدة شهر تقويمي واحد خلال العام .....١٩.

ك(*.....)

توقيع

العنوان

التاريخ

(*....) هنا تذكر طبيعة العمل المنجز، وهذه المعلومات مطلوبة للأغراض الإحصائية.

ملحوظة: أي شخص يقدم شهادة مزيفة لأي مواطن يكون عرضة لغرامة قدرها ٢٠ جنيهًا إسترلينيًا، وإذا تكررت هذه المخالفة يعاقب بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠ جنيهًا إسترلينيًا.

## الهوامش والحواشي

(١) أعلنت الحماية البريطانية على نياسالاند عام ١٨٩١ تحت اسم "محمية نياسالاند"، وفي عام ١٨٩٣ تغير هذا المسمى إلى "محمية أفريقيا الوسطى البريطانية". وفي عام ١٩٠٧ أعيد إحياء المسمى القديم مجددًا ليصبح اسم المحمية "محمية نياسالاند". انظر:
Kuczynski, R. R: Demographic Survey of the British Colonial Empire, Oxford University Press, London, 1949, Vol. II, p.522.
(2) Hynd, Stacey: The Extreme Penalty of the Law: Mercy and the Death Penalty as Aspects of State Power in Colonial Nyasaland, c. 1903–47, Journal of Eastern African Studies, Vol.4,No.3,November 2010, pp.542-543.
(3) Thompson, Jack: Lake Malawi I Presume? David Livingstone Maps and the Discovery of Lake Nyassa in 1859, The Society of Malawi Journal, 2013, Vol. 66, No. 2, 2013, pp.1,10,12.
(٤) عبد الغني عبد الله: مستقبل أفريقيا السياسي، مطبعة مصر، ١٩٥٧، ص ص ٢٧٢، ٢٧٣.
انظر قائمة حكام المحمية من البريطانيين خلال فترة البحث، بالملاحق.
(5) Historical Section of the Foreign Office: Nyasaland, Handbooks Prepared under the Direction of the Historical Section of the Foreign Office, No.95, London, 1920, p.19, Kuczynski, R. R: Op.cit, p.522.
(٦) انظر الخريطة، بالملاحق.
(7) CO: Colonial Reports Annual: Nyasaland Protectorate (CRANP), Report for 1932, No. 1658, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1933, p.5.
(8) Ibid.
(9) Ibid.
(١٠) ابن منظور: لسان العرب، إيران، ١٤٠٥هـ، ج٢١، ص٩١؛ الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مكتبة الحياة، بيروت، ج٩، ص٣٤١؛ محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، بيروت، ص١٢.
**(١١) BECCARIA, CESARE: 'ON CRIMES AND PUNISHMENTS' AND OTHER WRITINGS, EDITED BY: BELLAMY, RICHARD, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2003, PP.10, 11.**
(١٢) في البداية قام المسئولون الاستعماريون وأعضاء البعثات التنصيرية والمستثمرون بخداع الوطنيين في نياسالاند، بأنه لأغراض رفع المستوى المعيشي للأفارقة، فإنهم بحاجة للوصول إلى الأراضي الخاصة بهم حتى يمكن إنشاء محطات مهمة لزراعة المحاصيل الغذائية، وإجراء التجارب، ودفع عجلة النشاط التجاري للأمام. وللأسف رحبت السلطات المحلية بحرارة بهذا المقترح الخبيث، ووافقت على التنازل على جزء من أراضيها مقابل مزاعم الأمان والهيبة والمزايا المادية مثل البنادق والبطاطين والملابس. ومن أمثلة ذلك موافقة الزعيم كابيني Kapeni على تخصيص أرض لإرسالية بلانتاير لإنشاء مقر خاص بها وكانت الأرض المعنية عبارة عن قرية كاملة تركها سكانها أمام هجمات قبائل نجوني Ngoni. وبالمثل فإن شعب تونجا Tonga في مقاطعة نخاتا باي Nkhata-Bay الذي رحب بتأسيس مقر إرسالية ليفينجستونيا Livingstonia في بانداوي Bandawe، أملاً في أن يساعد أعضاء هذه الإرساليات في توفير الأمن ضد هجمات نجوني المستمرة. ثم بدأت الدائرة تتسع بدخول الشركات والمستثمرين الأوروبيين وبدأت مطالبات توقيع الزعماء الأفارقة على معاهدات تسليم الأراضي بالإقناع تارة وبالإجبار تارة أخرى في ظل وعود كاذبة بتحقيق طفرة أمنية واقتصادية واجتماعية هائلة، وهو ما لمس الوطنيون عكسه تمامًا على أرض الواقع

بعد ذلك. ولأن معظم الزعماء كانوا أميين لم يكن يخطر ببالهم أنهم يبيعون الأرض للأوروبيين وظنوا أنهم يؤجرونها لهم وأن الأرض ستعود إليهم بعد ذلك. للمزيد انظر:

Banda, Paul Brenard Chiudza: State Counter-Insurgency and Political Policing in Colonial and Post-Colonial Malawi 1891-1994, PhD Thesis, West Virginia University, 2019, p.88, 89, 92.

(13) Ibid, p.96.

(14) Historical Section of the Foreign Office: Nyasaland,p.85.

(15) McCracken, John: Coercion and Control in Nyasaland: Aspects of the History of a Colonial Police Force, The Journal of African History, Vol. 27, No. 1 (1986), p.134.

(16) Historical Section of the Foreign Office: Nyasaland,p.85.

(١٧) بلغ إجمالي قيمة هذه المشروبات ٢٧٢٩ جنيه إسترليني في واردات عام ١٩١٢-١٩١٣، ثم زادت تلك القيمة في العام التالي ١٩١٣-١٩١٤ لتصل إلى ٥١٦٦ جنيه إسترليني، وبلغت قيمتها ٤٦٢٠ جنيه إسترليني في العام التالي ١٩١٤-١٩١٥، ثم سجلت زيادة كبيرة في العام التالي ١٩١٥-١٩١٦ لتصل إلى ٧١٩٦ جنيه إسترليني، ثم واصلت هذه الزيادة في العام التالي ١٩١٦-١٩١٧ لتصل إلى ١٠٦٦٣ جنيه إسترليني، انظر:

Historical Section of the Foreign Office: Nyasaland,p.85.

(18) Brough, Beryl: An Evaluation of the Work of Archdeacon William Percival Johnson in Nyasaland (1876 to 1928), Master Thesis, University of Glamorgan, Welsh: Prifysgol Morgannwg, 1997, pp.43,44.

(١٩) بحلول أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، ظهرت حاجة مزارع التبغ والشاي إلى عمالة الشباب والأطفال؛ وتطلب كلا المحصولين الكثير من العمل مثل العزق، وإزالة الأعشاب الضارة، ورعاية المشاتل، والري، وتقليم وتجريد وجذع وقطف وربط الأوراق. وفي المصانع تم توظيف الشباب والأطفال في مجموعة متنوعة من الوظائف الوضيعة، مثل كنس الأرضيات، والقيام بمهمات تعبئة الشاي أو أوراق التبغ وتفريغها. وكان الطلب يتزايد على عمالة الأطفال والشباب خلال مواسم الحصاد: فبراير إلى أبريل للشاي ومن مارس إلى مايو للتبغ. الكثير من الشباب والأطفال استخدموا في عمليات المعالجة، وهي نثر الأوراق وتخميرها وعلاجها. وتم إجراء تعداد للعمال في مارس ١٩٢٧ أشار إلى أن ٢٣٨١٢ طفلاً "حدثًا" كانوا يعملون بأجر في ذلك العام. ومن بين هؤلاء، كان هناك ١٩٤١١ من الذكور و ٤٤٠١ من الفتيات، للمزيد من التفاصيل انظر:

Chirwa, Wiseman Chijere: Child and Youth Labour on the Nyasaland Plantations, 1890-1953, Journal of Southern African Studies, Vol. 19, No. 4, (Dec., 1993), p. 672.

(٢٠) تُظهر بطاقة بريدية في بلانتاير وليمبي Blantyre and Limbe في العشرينيات مجموعة من أكثر من أربعين امرأة وطفلًا "يجهزون مزرعة جديدة" في مرتفعات شاير Shire Highlands.

Chirwa, Wiseman Chijere: Op.cit, pp.671-672.

(21) Ibid, pp.671-672.

(22) Brough, Beryl: Op.cit, pp.43,44.

(23) McCracken, John: Op.cit, pp.134, 135.

(24) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, No. 574, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1908, p.17.

(٢٥) أسس جون تشيلمبوي إرسالية انفصالية غير خاضعة لتأثير الأوروبيين ونفوذهم أطلق عليها "إرسالية المقاطعة الصناعية". وكان تشيلمبوي أحد ملاك الأراضي ورجل أعمال، كان لديه هو ورفاقه من صغار المزارعين والمستثمرين الأفارقة طموحات لمنافسة المشروع الاستعماري، وهاجم بعنف ما كانت تقوم به الإدارة الاستعمارية البريطانية من فرض الضرائب والتجنيد الإجباري، لكن أعاقته السلطات الاستعمارية،

نتيجة سياسات نزع الأراضي والعمل الإجباري للوطنيين في مزارع البيض، والضرائب؛ قاد مقاومة مسلحة فاشلة ضد الإدارة الاستعمارية البريطانية انتهت بالقبض عليه وإعدامه في الثالث من فبراير عام ١٩١٥.

Pachai, Bridglal: Malawi: The History of the Nation, Longman Group Limited, London, 1973, pp. 220-221.

أوبوكو، أساري.ك: الدين في أفريقيا خلال فترة الاستعمار، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، المشرف على المجلد آدو بواهن، اليونسكو، أديفرا، ١٩٩٠، ص٥٣٧.

(26) CO: (CRANP), Report for 1914-1915, No. 883, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1916, p.14.

(27) Banda, Paul Brenard Chiudza: Op.cit, pp.123, 128.

(28) CO 879/117: Nyasaland: The Governor to the Secretary of State, Government House, Zomba, Nyasaland, 13th Novermber, 1916, p.99, Banda, Paul Brenard Chiudza: Op.cit, pp.123, 125.

(29) The Fugitive Offenders Act, 1881, Orders of the King in Council Relating to the Nyasaland Protectorate, in Force by 31st December 1913, Government Printer, Zomba, December 1913, pp.143-146..

(30) McGowen, Randall: Civilizing Punishment: The End of the Public Execution in England, Journal of British Studies, Vol. 33, No.3, July 1994, pp. 257-259.

(31) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform: State Responses to Crime and Disorder in Colonial Malawi, c. 1900-1959, Journal of Southern African Studies, Vol.37, No.3, (September, 2011), p.433.

(32)Banda, Paul Brenard Chiudza: Op.cit, p.105.

(٣٣) انظر نموذجًا لهذه الشهادة وطبيعتها في الملاحق.

(34) Griffin, Charles: Ordinances of the Nyasaland Protectorate in Force on the 31st March, 1913, London, 1913, p. ٥٠٩.

(35) CO: (CRANP), Report for 1930, No. 1546, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1931, p.30.

(36) CO: (CRANP), Report for 1908-1909, No. 619, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1909, p.13.

(37) Malekanop, Lawrence: Peasants, Politics and Survival in Colonial Malawi, 1891-1964, PhD Thesis, Dalhousie University, Canada, 1999, p.188.

(38) CO: (CRANP), Report for 1912-1913, No. 772, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1913, p.19.

(39) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30.

(40) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, No. 832, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1914, p.25.

(41) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30.

(42) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, CO: (CRANP), Report for 1908-1909, P.13, CO: (CRANP), Report for 1909-1910, No. 655, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1910, p.12, CO: (CRANP), Report for 1910-1911, No. 692, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1911, p. 13, CO: (CRANP), Report for 1911-1912, No. 732, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1912, p.15, CO: (CRANP), Report for 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.24.

(43) CO: (CRANP), Report for 1934, No. 1739, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1935, p.51.
(44)CO: Annual Report on the Social and Economic Progress of the People of Nyasaland (ARSEPPN) 1935, Colonial Reports Annual, No. 1776, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1936, p. 50.
(45)CO: (ARSEPPN) 1936, No. 1824, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1937, p. 53.
(46)CO: (ARSEPPN) 1937, No. 1885, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1939, p. 54.
(47)CO: (ARSEPPN) 1938, No. 1902, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1939, p. 56.
(48) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.434.
(٤٩) انظر بالملاحق: إحصاء بجرائم السطو والسرقة بالإكراه، والتي أحيلت للمحكمة العليا.
(50) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, CO: (CRANP) 1908-1909, P.13, CO: (CRANP) 1909-1910, p.12, CO: (CRANP) 1910-1911, p. 13, CO: (CRANP) 1911-1912, p.15, CO: (CRANP) 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP) 1913-1914, p. 24.
(51) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, CO: (CRANP) 1908-1909, P.13, CO: (CRANP) 1909-1910, p.12, CO: (CRANP) 1910-1911, p. 13, CO: (CRANP) 1911-1912, p.15, CO: (CRANP) 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP) 1913-1914, p. 24.
(٥٢) فقد بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها ٢,٢٧٠ بزيادة قدرها ٢٥٢ جريمة عن العام الماضي.
CO: (CRANP), Report for 1909-1910, p.13.
(53) CO: (CRANP), Report for 1909-1910, p.13.
(54) CO: (CRANP), Report for 1920, No. 1096, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1921, p.9.
(55) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30.
(56) CO: (CRANP), Report for 1908-1909, pp.12, 13.
(57) CO: (CRANP), Report for 1915-1916, No. 919, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1917, p.9.
(58) CO: (CRANP), Report for 1916-1917, No. 955, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1918, p.5.
(٥٩) انظر بالملاحق: إحصاء بجريمة الاغتصاب، والتي أحيلت للمحكمة العليا.
(60) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, 1908-1909, P.13, CO: (CRANP) 1909-1910, p.12,CO: (CRANP) 1910-1911, p. 13, CO: (CRANP) 1911-1912, p.15, CO: (CRANP) 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP) 1913-1914, p. 24.
(61) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30.
(62)CO: (CRANP), Report for 1909-1910, p.13.
(٦٣) أوبوكو، أساري.ك: مرجع سابق، ص٥٢٣.
(٦٤) إيزاكمان، أ.، فانسينا، ج.: المبادرات والمقاومة الأفريقية في وسط أفريقيا (١٨٨٠-١٩١٤)، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، المشرف على المجلد آدو بواهن، اليونسكو، أديفرا، ١٩٩٠، ص١٩٩.

(٦٥) للمزيد حول هذه الاحتجاجات ودور الكهنة الأفارقة فيها، يرجع إلى: إيزاكمان، أ.، فانسينا، ج.: المرجع السابق، ص١٩٩.

(66) CO: (CRANP), Report for 1911-1912, p.16.

(٦٧) انظر بالملاحق: إحصاء بالجرائم ضد الأشخاص والممتلكات، والتي أحيلت للمحكمة العليا.

(68) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, CO: (CRANP) 1908-1909, P.13, CO: (CRANP) 1909-1910, p.12, CO: (CRANP) 1910-1911, p. 13, CO: (CRANP) 1911-1912, p.15, CO: (CRANP) 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP) 1913-1914, p. 24.

(69) CO: (CRANP), Report for 1921, No. 1156, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1923, p.8.

(٧٠) تم تجميع هذه الأرقام الخاصة بالجرائم من واقع تقارير الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٨، انظر:

CO: (CRANP), Report for 1928, No. 1445, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1929, p.17, CO: (CRANP), Report for 1929, No. 1489, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1930, p.17, CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30, CO: (CRANP), Report for 1931, No. 1580, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1932, p. 55, CO: (CRANP), Report for 1932, p.41, CO: (CRANP), Report for 1933, No. 1665, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1934, p.46, CO: (CRANP), Report for 1934, p.51, CO: (ARSEPPN) 1935, pp. 49, 50, CO: (ARSEPPN) 1936, p. 53, CO: (ARSEPPN) 1937, p. 53, CO: (ARSEPPN) 1938, p. 56.

(71) CO: (CRANP), Report for 1908-1909, pp.13,14.

(72) CO: (ARSEPPN) 1938, p. 7.

(73) CO: (CRANP), Report for 1933, p.46.

(74) CO: (CRANP), Report for 1929, p.17.

(75) CO: (CRANP), Report for 1931, p.55, CO: (CRANP), Report for 1932, p.41.

(76) CO: (CRANP), Report for 1934, p.51.

(77) McCracken, John: Op.cit, p.134.

(78) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.435, Chanock, M: The Law Market: The Legal Encounter in British East and Central Africa, in W.G. Mommsen and J. A. de Moor (eds), European Expansion and Law: The Encounter of European and Indigenous Law in Nineteenth- and Twentieth-Century Africa and Asia, Oxford, Berg, 1992, pp.279-285.

(79) Rangley, W.H.J: Notes on Cewa Tribal Law, The Nyasaland Journal , Vol. 3, (1948), pp. 5-10, Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.436, Stacey, Hynd: The extreme penalty of the law, p.544.

(80) Stacey, Hynd: The extreme penalty of the law, p.544.

(81) CO: (CRANP), Report for 1934, pp.52, 53.

(82) CO: (CRANP), Report for 1908-1909, pp.13,14.

(83) CO: (CRANP), Report for 1909-1910, p.13.

(84) CO: (CRANP), Report for 1911-1912, p.15.

(85) CO: (CRANP), Report for 1912-1913, p.19.

(86) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.24.

(87) CO: (CRANP), Report for 1917-1918, No. 996, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1919, p.8.
(88) CO: (CRANP), Report for 1929, p.18.
(89) CO: (CRANP), Report for 1931, p.56.
(90) CO: (CRANP), Report for 1932, p.42.
(91) CO: (CRANP), Report for 1933, p.47.
(92) CO: (CRANP), Report for 1934, p.52.
(93) CO: (ARSEPPN) 1936, p. 54.
(94) CO: (ARSEPPN) 1937, p. 55.
(95) Stacey, Hynd: Killing the Condemned: the Practice and Process of Capital Punishment in British Africa, 1900–1950s, Journal of African History, Vol.49, 2008, p.405.
(96) Ibid, p.403.
(97) Ibid, p.404, Stacey, Hynd: The extreme penalty of the law, p.544.
(98) Stacey, Hynd: Killing the Condemned, p.405.
(99) Rangley, W.H.J: Op.cit, pp. 5-10, Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٦, Stacey, Hynd: The extreme penalty of the law, p.544.
(100) McCracken, John: Class, Violence and Gender in Early Colonial Malawi: The Curious Case of Elizabeth Pithie, The Society of Malawi Journal, Vol. 64, No. 2, (2011), p.٤.
(101) CO: Colonial Reports Annual: British Central Africa Protectorate (CRABCAP), Report for 1906-1907, No. 537, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1907, p.27.
(102) Werner, A: The Native Races of British Central Africa, 1906, p. 267
(103) CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p. 18.
(104) Griffin, Charles: Op.cit, pp. ٥10-511.
(105) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.434.
(106) Roberts, Simon: The Direct Taxation of Africans in the Nyasaland Protectorate 1892-1939: Some Determinants of Revenue Policy, British Tax Review, 1967. P.193.
(107) CO: (CRANP)yasaland, Report for 1920, pp. 16, 17, Malekanop, Lawrence: Op.cit, p.188.
(108) CO: (CRANP), Report for 1934, pp.52, 53, Malekanop, Lawrence: Op.cit, p.188.
(109) CO: (CRANP), Report for 1932, p.40, CO: (CRANP), Report for 1933, pp.44, 45.
(110) CO: (CRANP), Report for 1934, p.50, CO: (CRANP), Report for 1936, p. 52.
(111) CO: (CRABCAP), Report for 1906-1907, p.27.
(112) CO: (CRANP), Report for 1933, pp.52, 53.
(113) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.434.
(114)Banda, Paul Brenard Chiudza: Op.cit, p.105, Malekanop, Lawrence: Op.cit, p.188.

(115) CO 525/94: Smith, G. to Secretary of State for Colonies, 21 Feb. 1921, McCracken, John: Coercion and Control in Nyasaland, p.132.
(116) Historical, Statistical and General Information Concerning the Nyasaland Protectorate: The Handbook of Nyasaland, Published by Messrs Wyman and Sons, Fetter Lane, London, Second Edition, 1910, pp.١٥٥, ١٥٦.
(117) CO: (ARSEPPN)1935, p. 49.
(118) CO: (CRANP), Report for 1932, p.40.
(119) Ibid,p.19.
(120) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.24.
(121) CO: (CRANP), Report for 1934, p.50, CO: (ARSEPPN) 1935, p. 49.
(122) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٦.
(123) CO: (ARSEPPN) 1935, pp. 47, 48.
(124) CO: (CRANP), Report for 1932, p.40, CO: (CRANP), Report for 1933, pp.44, 45, CO: (ARSEPPN) 1935, p. 48.
(125) CO: (CRANP), Report for 1931, p.53, CO: (CRANP), Report for 1932, p.39.
(126) CO: (ARSEPPN)1935, p. 48.
(127) CO: (CRANP), Report for 1931, p.53.
(128) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٧.
(129) Bernault, F: The Shadow of Rule: Colonial Power and Modern Punishment in Africa, in Dikötter, F. and Brown, I. (eds), Cultures of Confinement: A History of the Prison in Africa, Asia and Latin America (London, Hurst and Co., 2007), p. 77.
(130) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٧.
(131) CO: (CRABCAP), Report for 1905-1906, No. 499, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1906, p.35.
(132) Ibid, p.52, Historical Section of the Foreign Office: Nyasaland, p.278.
(133) CO: (ARSEPPN) 1936, p. 49.
(134) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٨.
(135) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 30.
(136) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٨.
(137) CO: (ARSEPPN) 1936, p. 49.
(138) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.43٨.
(139) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.26.
(140)Vaughan, Megan: Idioms of Madness: Zomba Lunatic Asylum, Nyasaland, in the Colonial Period, Journal of Southern African Studies, Vol. 9, No. 2 (Apr., 1983), pp.219, 220.
(١٤١) بالنسبة للمجانين المسجونين في ملجأ المجانين المركزي في عام ١٩٣٠ فقد بلغ متوسط عدد الذكور الأفارقة ٥٤ شخص، والإناث ١٠، ليصبح المجموع ٦٤. لم يكن هناك سجناء مجانين من غير المواطنين الأفارقة.

CO: (CRANP), Report for 1930, p.31.
وفي عام ١٩٣٥ اعتقل أربعة مجانين تورطوا في جرائم، بالإضافة إلى ٢٢ آخرين لم يرتكبوا أية جريمة. وبعد فحصهم تم الإفراج عن واحد من المجرمين، بالإضافة إلى ٢٠ من المجانين الذين لم يرتكبوا جرائم.
CO: (ARSEPPN) 1935, p. 10.

وخلال عام ١٩٣٦ تم اعتقال سبعة مجانين ارتكبوا جرائم، و ٣٩ مجانين غير مدانين بجرائم. ومن بين هؤلاء، تم التصديق على أربعة مجرمين وستة غير جنائيين ونقلوا إلى ملجأ المجانين المركزي في زومبا، في حين تم الإفراج عن ثلاثة مجرمين و ٣٠ غير جنائيين. وكان هناك ثلاثة مجانين ينتظرون التصديق في نهاية العام.
وخلال العام نفسه كان هناك ١٦ محتجزًا جديدًا من المجانين في ملاجئ خاصة بهم، منهم أنثى أوروبية، ورجل آسيوي، وعشرة أفارقة من الذكور، وأربعة من النساء الأفريقيات. وقد تم إطلاق سراح رجل آسيوي واثنين من الذكور الأفارقة لحاجة أقاربهم لرعايتهم. في نهاية العام نفسه بقى في الحجز واحدة من النساء الأوروبيات، و ٧٩ من الذكور الأفارقة، و ١٧ أنثى أفريقية.

CO: (ARSEPPN) 1936, p. 10.

(142) CO: (ARSEPPN) 1935, p. 10.
(143) CO: (ARSEPPN)1936, p. 10.
(١٤٤) زاد عدد هؤلاء الحراس والسجانين زيادات محدودة خلال الأعوام التالية فأصبح عددهم ١٢٨ في عام ١٩٢٨، ثم زاد عددهم إلى ١٣٩ عام ١٩٢٩:
CO: (CRANP), Report for 1928, p.17, Colonial Reports Annual: Nyasaland, Report for 1929, p.18.
(145) CO: (ARSEPPN) 1937, p. 54.
(146) CO: (CRANP), Report for 1927, No. 1389, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1928, p.16.
(147) CO: (CRANP), Report for 1933, p.46, CO: (ARSEPPN) 1935, pp. 50-51, CO: (ARSEPPN) 1936, pp.53, 54, CO: (ARSEPPN) 1937, p. 54.
(148) Historical, Statistical and General Information Concerning the Nyasaland, p.١٥٨.
(149) Griffin, Charles: Op.cit, pp. 26, 27.
(150) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.5.
(151) CO: (CRANP), Report for 1914-1915, p.4.
(152) CO: (CRANP), Report for 1923, No. 1204, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1924, p.9.
(153) CO: (CRANP), Report for 1924, No. 1257, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1924, p.10.
(154) CO: (CRANP), Report for 1925, No. 1296, Printed and Published by His Majesty's Stationery Office, London, 1926, p.8.
(155) CO: (CRANP), Report for 1927, p.17.
(156) CO: (CRANP), Report for 1928, p.17.
(157) CO: (CRANP), Report for 1929, p.18.
(158) CO: (CRANP), Report for 1930, p.31.
(159) CO: (CRANP), Report for 1914-1915, p.15.
(160) CO: (CRANP), Report for 1931, p.45.
(161) CO: (ARSEPPN) 1937, p. 55.
(162) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 31.
(163) CO: (CRANP), Report for 1931, p.55, CO: (ARSEPPN) 1937, p. 54.
(164) CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p.26.

(165) CO: (CRABCAP), Report for 1905-1906, p.52.
(166) CO: (CRABCAP), Report for 1906-1907, p.54.
(167) CO: (CRANP), Report for 1930, p.31.
(168) CO: (CRANP), Report for 1930, p. 31, CO: (CRANP), Report for 1931, p.56, Colonial Reports Annual: Nyasaland, Report for 1932, p.42, Colonial Reports CO: (CRANP), Report for 1933, p.47, CO: (CRANP), Report for 1934, p.52, CO: (ARSEPPN) 1935, p. 51, CO: (ARSEPPN) 1936, p. 54, CO: (ARSEPPN) 1937, p. 55.
(169) CO: (ARSEPPN)1936, p. 10.
(١٧٠) إيزاكمان، أ.، فانسينا، ج.: مرجع سابق، ص١٨٩-١٩٠.
(171) Banda, Paul Brenard Chiudza: Op.cit, p.66
(172) Fields, K.E: Revival and Rebellion in Colonial Central Africa, Princeton University Press, 1985, pp. 105, 111, Donati, H: 'A Very Antagonistic Spirit': Elliot Kamwana: Christianity and the World in Nyasaland, The Society of Malawi Journal, Vol. 64, No. 1, 2011, p.16.
(١٧٣) إيزاكمان، أ.، فانسينا، ج.: ;مرجع سابق، ص١٩٠.
(١٧٤) نفس المرجع، ص١٩١.
(175)"Reign of Terror under the British Government", The Central African Times, November 1st, 1902, Banda, Paul Brenard Chiudza: State Counter-Insurgency, p.56.
(176) "The Askari Troubles: Official Inquiry", The Central African Times, November ١٥th, 1902.
(177) "The Recent Disturbances: Official Inquiry before Judge Nunan", The Central African Times, November 22nd, 1902, Banda, Paul Brenard Chiudza: State Counter-Insurgency, p.61.
(١٧٨) إيزاكمان، أ.، فانسينا، ج.: مرجع سابق، ص١٩٠.
(179) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.434.
(180) Ibid, p.435, Chanock, M: Op.cit, pp.279-285.
(181) Hynd, Stacey: Law, Violence and Penal Reform, p.431.
(182) Banda, Paul Brenard Chiudza:Op.cit, pp. 39,40.
(183) Bernault, Florence: De l'Afrique Ouverte à l'Afrique Fermée : Comprendre l'histoire des Réclusions Continentales, In: Bernault, Florence (ed.): Enfermement, Prison et Châtiments, Enfermement, Prison et Châtiments en Afrique: du 19e siècle à Nos Jours, Paris: Karthala, 1999, p.40.
(184) Coldham, Simon: Criminal Justice Policies in Commonwealth Africa: Trends and Prospects, Journal of African Law, Vol. 44, No. 2 (2000), p.219.
(١٨٥) خريطة من إعداد الباحثة، بتصرف، اعتمادًا على:
https://www.britishempire.co.uk/images3/nyasaland1908map.jpg
(١٨٦) هذه الإحصائية من إعداد الباحثة استنادًا لتقارير الفترة من ١٩٠٧-١٩١٤.
CO: (CRANP), Report for 1907-1908, p.18, CO: (CRANP), Report for 1908-1909, P.13, CO: (CRANP), Report for 1909-1910, p.12, CO: (CRANP), Report for 1910-1911, p. 13, CO: (CRANP), Report for 1911-1912, p.15, CO: (CRANP), Report for 1912-1913, p. 19, CO: (CRANP), Report for 1913-1914, p. 24.

(187) Ibid
(188) Ibid.
(189) Ibid.
(190) https://www.britishempire.co.uk/maproom/nyasaland.htm
(191) Griffin, Charles: Op.cit, p. 512

.